

الجامعة الأردنية
مكتبة

الجامعة الأردنية - المكتبة
مكتبة

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثالثة والثلاثون

المنعقدة يوم الاثنين ٢٢ ربيع الأول ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩/٢/١٩٧٩ م

(العدد ٣٣)

(الجلد ١)

مكتبة

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- أ - كتاب معلرة مقدم من سعادة السيد محمود الشريف .
- ب - كتاب معلرة مقدم من سعادة السيد خالد الفياض .
- ج - كتاب اجازة مقدم من السيدة انعام المنفي .
- د - كتاب معلرة مقدم من سعادة السيد جودت المحسن .

(موافقة)

المنصوص عليها في القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٢
واي قانون اخر يحل محله .

الرسوم الاضافية الموحدة المقررة بموجب
النظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ واي تشريع اخر
يحل محله .

المادة (١٨) لا يجوز لاي شخص ولاي سبب
من الاسباب الطعن امام اي جهة قضائية في صحة
تحويل ملكية اي عقار من الامانة الى المؤسسة اذا
كانت الامانة قد استقبلته ، او باشرت باجراءات
استهلاكه ، قبل نفاذ هذا القانون فريضة ان يكون
المشروع ذا نفع عام ولا تسبغ دعوى الشفعة
او الاولوية في ملكية العقارات التي تحول من
الامانة الى المؤسسة .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عبدان بعيون

١ - اعد ويوب هذا المحضر واشرف على تنظيم خبيله امين عام المجلس الوطني
الاستشاري : السيد عفتان بعيون .

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر بمساعدة الامين العام : السيد وليد النجادوي . ومنظمو
الخطبة السادة : خليل عطيات ، نصري الشهابية ، وموفق الفجلوني .

٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا المحضر وتدقيقه في الطبعة : ماسور الجلسه :
السيد محمود هريكات .

مكتبة

- ٣ - اجوبة الحكومة :
- أ - تلاوة الاستيضاح المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور عيسى القسوس وجواب معالي وزير الاشغال العامة المرفق بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٦١٦/٢٥/١٦ تاريخ ١٩٧٩/٢/٧ بموضوع مشروع مركز الاصلاح والتأهيل .
- ٤ - الاقتراحات الواردة :
- أ - اقتراح رقم (٢٥) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٧ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد هائل ابو بريز بشأن بناء مدرسة مركزية ثانوية للبنين واخرى للبنات في منطقة بني حميدة .
- ب - اقتراح رقم (٢٦) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٧ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد هائل ابو بريز بشأن اكمال المياه الى منطقة بني حميدة .
- ج - اقتراح رقم (٢٩) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٣ المقدم من عضو المجلس معالي السيد عبد المجيد الشريدة بشأن احداث ثلاث عافطات في منطقة اريد ورفع قضاء الكورة الى متصرفية .
- د - اقتراح بتعديل قانون رقم (٣٠) مؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ مقدم من اعضاء المجلس اصحاب المعالي والسعادة السادة :
- ١ - عبدالله اخو ارشيد .
 - ٢ - وليد عصفور .
 - ٣ - سليمان ارثيمه .
 - ٤ - محمد علي بدير .
 - ٥ - سلطان العدوان .
 - ٦ - جودت السبول .
 - ٧ - شمس الدين طاش .
 - ٨ - الدكتور زهير ملحق .
 - ٩ - ممدوح الصرايرة .
 - ١٠ - كمال الدجاني .
 - ١١ - علي البشير .
 - ١٢ - الدكتور خليل السالم .
 - ١٣ - خالد الفياض .
 - ١٤ - سلمان القضاء .
 - ١٥ - جمال ابو بقر .
- بشأن تعديل المادة (٣) من قانون الضمان الاجتماعي بحيث تستبدل كلمات (موظفي الدولة غير الخاضعين لقوانين التقاعد الحكومية الواردة في المادة المشار اليها) بعبارة (موظفي الحكومة الذين لا يتقاضون تقاعد بموجب قوانين التقاعد الحكومية)
- ٥ - اقتراح رقم (٣١) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير بشأن اكمال التيار الكهربائي الى قرية منطقة النقرة والموقر .

(حول)
(للحكومة)

(حول)
(للحكومة)

(حول)
(للحكومة)

حال
الى
اللجنة
القانونية

(حول)
(للحكومة)

(حول)
(للحكومة)

- و - اقتراح رقم (٣٤) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ المقدم من عضو المجلس معالي الدكتور يعقوب ابو غوش بشأن عدم السماح للشركات الاجنبية بتنفيذ او تخطيط او دراسة مشاريع في المملكة الاردنية الهاشمية الا ان تكون بمشاركة مؤسسة اردنية مهما كان حجم العمل .
- ز - طلب مناقشة عامة وفقاً لإحكام المادة (٧٥) من النظام الداخلي موقع من الاعضاء اصحاب المعالي والسعادة السادة :
- ١ - عبدالله اخو ارشيد
 - ٢ - جودت السبول
 - ٣ - خالد الفياض
 - ٤ - جمال ابو بقر
 - ٥ - عبد المجيد الشريدة
 - ٦ - كمال الدجاني
 - ٧ - حماد المعايطة
 - ٨ - الدكتور عيسى القسوس
 - ٩ - خلف ابو نوير
 - ١٠ - محمد خليل الخطاب
 - ١١ - عطا الله الكباريتي
- بشأن مناقشة القرار الصادر عن مجلس الوزراء العالي بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨٣٨) تاريخ ١٩٧٩/١/٢٥ والذي وافق بموجبه على جدول اجور المعالجة في مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها .
- ٥ - مقررات اللجنة الاجتماعية والتربوية :
- أ - قرار اللجنة الاجتماعية والتربوية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٣ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٩ (مؤجل من الجلسة السابقة) .
- ٦ - مقررات اللجنة المالية :
- أ - قرار اللجنة المالية رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧٩ .
- ب - قرار اللجنة المالية رقم (١١) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٤ بشأن مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع انتاج البوتاس بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .
- ج - قرار اللجنة المالية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٤ بشأن مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الاسمدة الفوسفاتية بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

١٢

١٣

١٩

موافقة

موافقة

موافقة

٤٦

لجنة تعديل النصوص

المجلس الوطني الاستشاري محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٩/٢/١٩ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور أمين عام المجلس السيد عدنان بعيون، وتغيب عن الأعضاء معترضاً السادة : محمود الشريف ، خالد الفياض انعام المفتي ، وجودت المحيسن .
وحضر من الحكومة :

- ١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء
- ٢ - معالي السيد غالب بركات

وزير السياحة والآثار .

- ٣ - معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزير العدل .

- ٤ - معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل .
- ٥ - معالي السيد كامل الشريف وزير

الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .

- ٦ - معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية .
- ٧ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة

وزير الصحة .

- ٨ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية .

- ٩ - سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب .

- ١٠ - معالي السيد محمد الدباس وزير المالية .
- ١١ - معالي السيد سعيد بينو وزير الأشغال

- ١٢ - معالي المهندس علي السحيمات وزير النقل .
- ١٣ - معالي الدكتور سعيد التل وزير المواصلات

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس
النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة



دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أرجو التفضل بالموافقة على قبول معلرتي
عن الجلسة لأسباب طارئة .
واقبلوا احترامي
عضو المجلس
خالد الفياض

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على معلرتي

الجميع
موافقون

— ج —

السيد الأمين العام
طلب معلرة مقدم من السيدة العام المفتي
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الألفم
أرجو التفضل بالموافقة على اجازتي مدة
اسبوعين من تاريخ ١٩٧٩/٢/١٨ بسبب سفري
الى اليونان بمهمة رسمية .

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس
انعام المفتي

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازتها

الجميع

موافقون

السيد الأمين العام

طلب معلرة مقدم من سيادة السيد جودت المحيسن

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم

تحية وبعد

بسم الله الرحمن الرحيم
نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
الجميع

نصادق على ماجاء فيه ونعفي الامين العام من

تأثرته .

السيد الامين العام

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

— أ —

طلب معلرة مقدم من سيادة السيد محمود الشريف .
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :
أجدي مضطراً للسفر الى بيروت يوم الاثنين المقبل
ولدة يومين . لذلك أستأذنكم والزلاء اعضاء
المجلس في التغيب عن الجلسة التي ستعقد يوم الاثنين
١٩٧٩/٢/١٩

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،
عضو المجلس الوطني الاستشاري

محمود الشريف

السيد الامين العام
ملرج على جدول اعمال الجلسة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معلرة العضو

الجميع

موافقون

السيد الامين العام

طلب معلرة مقدم من سيادة السيد خالد

الفياض

شكراً جديداً

أرجو قبول اعتذارى عن حضور الجلسة التي ستعقد بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٩ .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
جودت المحيسن

١٩٧٩/٢/١٨

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرتي ؟

الجميع

موافقون .

السيد الامين العام

٣ - اجوبة الحكومة :

(أ) تلاوة الاستيضاح المقدم من عضو المجلس
سعادة الدكتور عيسى القسوس وجواب معالي وزير
الاشغال العامة المرفق بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم
١٦١٦/٢٥/١/٦ تاريخ ١٩٧٩/٢/٧ بموضوع
مشروع مركز الاصلاح والتأهيل .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم
اثير في مناقشة السياسة الداخلية للحكومة مدى
تأخير الانجاز في مشروع مركز الاصلاح والتأهيل
في سواقه حيث من المقرر ان يتم العمل في هذا
المشروع بعد ثلاثة اشهر اي من الوقت المحدد حسب
قول وزير الاشغال والملاحظ ان سير العمل يسير
ببطء شديد جداً نرجو الاستفسار من معالي وزير
الاشغال حول هذا المشروع ومراحل التقدم به .

هذا مع العلم انه ورد في الميزانية شراء تجهيزات
المركز بمبلغ (٧٤٠) الف دينار اردني من النفقات
الرأسمالية فصل ٢٤/٢ الامن العام بند (٤٣) .
ارجو دولتكم التفضل بتوجيه الاستيضاح
للحكومة للتفضل بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
الدكتور عيسى القسوس

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم
اشير الى كتابكم رقم ٦٣٧/١١/١ تاريخ ١٩٧٩/١/١٦
ابحث طياً بنسخة من اجابة معالي وزير الاشغال
العامة على الاستيضاح المقدم من الدكتور عيسى
القسوس بموضوع مشروع مركز الاصلاح والتأهيل .
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

مضر بدران

الجواب

مشروع مركز الاصلاح والتأهيل
احيل عطاء المشروع الذي تبلغ كلفته
(٢٠٧٠٩٨٦٠٥) ديناراً على شركة الانشاءات العامة
بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢ واعطي امر المباشرة اعتباراً
من ١٩٧٦/٤/١ على ان يتم الانجاز خلال ١١٠٠ يوم
مضافاً اليها اية تمديدات تتحقق لاسباب مبررة ويشمل
المشروع انشاءات متنوعة مساحتها ٤٠ الف متر مربع
تقام على ارض مساحتها ٢٠٠٠ دونم .

نصت شروط العطاء على ان يقوم المتعهد
بتحويل نفقات المشروع على ان يدفع له الاستحقاقات
على اقساط نصف سنوية بعد انتهاء العمل في المشروع
وقد تم توقيع اتفاقية قرض مع بنك الاسكان لتمويل
المشروع على ان يدفع المتعهد فوائد القرض .

نظراً للظروف التي سادت في الاردن بشأن
نقص عمال الانشاءات والحرفيين والمهنيين طلب
المتعهد الموافقة على تنفيذ المشروع بطريقة الابنية
الخرسانية المصنعة بابعاد مماثلة للمخططات الأصلية
وباسعار لوحات المساحة للانشاءات المنفلة مماثلة
لاسعار العطاء الأصلي ولقناعة وزارة الاشغال العامة
بالاسباب الموجبة لمثل هذا الطلب ونوعية الانشاءات

فقد وافقت الحكومة على هذا الاجراء في شهر شباط
عام ١٩٧٧ .

ويقدم المتعهد المخططات التفصيلية لتنفيذ
العمل بطريقة الابنية الخرسانية المصنعة اعدت من
قبل جهات ذات خبرة عالمية في الموضوع ويجري
تدقيقها وتصديقها من قبل الشركات الاستشارية
التي قامت بتعميم المشروع الاصلي .

سار العمل ببطء شديد في المشروع رغم تعدد
الكتب والالتزامات الموجهة الى المتعهد . وقد شكلت
لجنة وزارية اخذت تتابع تنفيذ المشروع وحل المشاكل
التي واجهتها اولاً بأول .

تحسن سير العمل في الالوة الاخيرة حيث
تم تركيب مصنع الاجزاء الخرسانية وانجاز هيكل
مهمم الابنية التي تبني بالطريقة التقليدية وكما
يجري العمل في تركيب اربع مولدات لمحطة
القوى الكهربائية للمشروع وتشكل حوالي ١٨٪ من
قيمة المشروع وسيتم تشغيلها وتجربتها في أواخر
شهر شباط الجاري ، كما ان العمل جار الان في تركيب
كسارة في الموقع ويتواجد في موقع العمل حالياً
٣٢٠ عامل ومستخدم وفني ومهندس .

ان نسبة الأعمال المنجزة من المشروع قليلة بالقياس
بالفترة المتقضية من مدة الاتفاقية الا ان موافقة
الحكومة على تعديل طريقة التنفيذ نصت صراحة على
ان يتم العمل ضمن المدة المحددة في العطاء الاصلي
وستحمل المتعهد المسؤولية المترتبة عليه من جراء
التأخير .

دولة رئيس المجلس

صاحب الاستيضاح له الحق الوحيد بالتعليق

الدكتور عيسى القسوس

دولة الرئيس حضرات الزملاء المحترمين
لا يعني الا ان اشكر دولة رئيس الوزراء ومعالي
وزير الاشغال للاجابة السريعة على الاستيضاح حول
مشروع مركز الاصلاح والتأهيل والتي بهذه
النسبة وحرصاً على المصلحة العامة اود ان اورد
الملاحظات الآتية :

اولاً : سينتهي العمل بهذا المشروع حسب
الاتفاقية المبرمة مع المتعهد في تاريخ ١٩٧٩/٤/١ أي
بعد شهرين تقريباً مع العلم لم ينجز منه مع الاهتمام
الرائد الا ٢٠٪ فقط فهل سينتهي بالموعد المحدد
يا ترى ؟ بكتابه لم يوضح معالي وزير الاشغال
متى سينتهي المتعهد من العمل بالمشروع على ضوء
التحسن الذي طرأ على سير العمل .

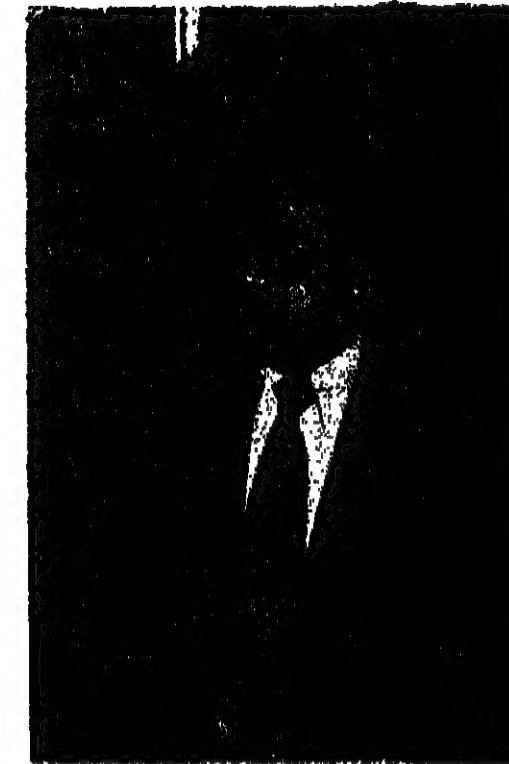
ثانياً : ماهي الاجراءات التي تنوي
الوزارة اتخاذها بالنسبة للتأخير الذي قد يطول كثيراً .

ثالثاً : يتفقد العمل الان بطريقة الابنية
الخرسانية المصنعة ، هل معالي وزير الاشغال مقتنع
من الناحية الفنية لهذا الاجراء .

خامساً : لم أجد جواباً على المبلغ الذي رصد
وهو ٧٥٠٠٠ الف دينار لشراء لوازم ومعدات
لهذا المركز والمعروف ان هذه اللوازم على وشك الوصول
من الخارج ، فمن المسؤول عن المعط الذي سيصيب
هذه الاجهزة عندما توضع غداً بالمستودعات تحت
شمس الصحراء ومطرها سنوات طويلة كي ينهي
العمل من المشروع والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس

تفضل دولة الرئيس .



دولة رئيس الوزراء

بالنسبة لموضوع الانتهاء من المشروع بتاريخ ١٩٧٩/٤/١ طبعاً لن ينتهي المشروع بهذا التاريخ النقطة الثانية ماهي الاجراءات التي يجب اتخاذها في هذه الحالة ؟ الاجراء هو تطبيق العقد . النقطة الثالثة مصنع الخرسانة ، قبل ان نضع الخرسانة ودرس الموضوع ووجدنا انه يؤدي الى نفس النتيجة وكما ذكرنا فان الموضوع قلة الايدي العاملة طبعاً بهذه الحالة فضلنا مصنع الخرسانة وبالنسبة لمبلغ ال ٧٥٠ الف دينار ، للمصنع والتشيين وكذلك مولدات الكهرباء عسبنا ان نسم هذه العملية وعمليات التشيين فعندما ينتهي المصنع يكون هنالك السرعة في التنفيذ ، مركز التأهيل في سواقه بكل صراحة هذا هو واقع الكسوف الشديد . ان غالبية المتعلمين

في تنفيذ مشاريعنا الكبرى تتعثر بسبب المتعلمين لكلية الشهيد فيصل ومركز التأهيل في سواقه مشاريعها ايضاً متعثرة نحن نحاول دائماً في الحكومة ان ندعم المتعلمين المحليين ولكن نجد الان ان هذا الدعم يكون على حساب المصلحة العامة لذلك تطبيق شروط العقد بكل ما فيه وبدون مهارة على الاطلاق هو السلاح الوحيد الذي تملكه الحكومة .

السيد الامين العام

٤ - الاقتراحات الواردة :

أ - اقتراح رقم (٢٥) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٧ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد هائل ابو ريز بشأن بناء مدرسة مركزية ثانوية للبنين واخرى للبنات في منطقة بني حميدة .

اقتراح رقم (٢٥)

تاريخ : ١٩٧٩/٢/٧ .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم ارجو التفضل بعرض اقتراحي على المجلس الكريم للموافقة عليه واحالته للحكومة الموقرة ايماناً منا باهتمام الدولة بكافة اجهزتها بالتعليم وفتح المدارس والزامية التعليم في الاردن حرص الاجهزة المعنية على تحسين عملية التعليم كل هذا يدفعني ان اشير الى التعليم والمدارس في منطقة بني حميدة وان اقدم بعض الاقتراحات التي ستكون لها مكانة لدى المسؤولين وذلك لكيهم . يولون هذه الباحية أهمية خاصة .

لقد طرحت اراء كثيرة على المسؤولين سواء في مديرية التربية والتعليم اوفى وزارة التربية والتعليم وغيرهم من المسؤولين في العمل على مايلي في منطقتنا :

١ - العمل على بناء مدرسة مركزية ثانوية للبنين في منطقة جبل بني حميدة مع توفير سكن داخلي

للمعلمين في منطقة متوسطة بين مجموعة قرى جبل بني حميدة منطقة العريض وقد وفرت الارض والبالغ مساحتها (٢٧) دونم لبناء المدرسة المذكورة .

٢ - بناء مدرسة ثانوية مركزية للاثاث في منطقة جبل بني حميدة مع توفير سكن داخلي للمعلمات ليتسنى لطالبات هذه المنطقة بمواصلة الدراسة لاسيما لا توجد مدرسة ثانوية للبنين والبنات في المنطقة مما يضطر الكثيرون من طالباتنا لترك الدراسة لان ظروفهم المادية لاتسمح لهم بمواصلة التعليم .

٣ - العمل على انشاء مدرستين مركزيتين للذكور والاثاث مع توفير السكن الداخلي في منطقة ذبيان بحيث تشمل طلاب منطقة قرى ذبيان بكاملها وذلك لاتساع الطلاب والطالبات في متابعة التعليم .

علماً ان معالي وزير التربية والتعليم اولي هذا الموضوع اهمية و طرح رأيه في هذا الموضوع وهو تقريباً كما اشرت اليها وعسى ان تكون هذه الراء في طريقها للتنفيذ وان يكون كل مواطن وكل عامل حريص على تقدم الاردن جميعه وبناء اردن المستقبل المشرق في ظل حضرة صاحب الجلالة حفظه الله . والسلام عليكم ورحمة الله .

عضو المجلس

هائل ابو ريز

دولة رئيس المجلس
يحال للحكومة

السيد الامين العام

ب - اقتراح رقم (٢٦) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٧ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد هائل ابو ريز بشأن ابرار الى منطقة بني حميدة

اقتراح رقم (٢٦)

تاريخ : ١٩٧٩/٢/٧

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ان شعور الدولة بتدهور احوال المواطن والبحث عن احتياجاته الدليل كافي على اهتمام الدولة بكافة اجهزتها على رفح المستوى المعيشي وتحسين الظروف والظرة الشاملة الواعية التي تقوم بها الدولة ايضاً هي دليل ان كل عامل في اجهزة الدولة يعتبر كل رقعة من الاردن بيته ومستقره . ومن هنا اجد لزاماً علي ان اعرض مطالب منطقة مادبا ولواها

حول ابرار الماء اليها :

دولة الرئيس

من خلال اطلاعتنا على شبكة المياه في الاردن ومن خلال اطلاعتنا ايضاً على الخطة الثلاثية والخمسية نجد ان الدولة مهتمة بابرار المياه لكل قرية وبيت في اردننا الحبيب . فالأبار الارتوازية ومصادر المياه الجارية لانها تعتبر ثروة مائية مهمة .

ولقد قامت السلطة بابرار المياه الى معظم احياء وقرى ومدن المملكة باستثناء منطقة بني حميدة والتي تمتد من مادبا شمالاً الى الكرك جنوباً لم تصل اليها المياه لأن ولقد لاحظنا ان الدولة عاجزة على ابرار المياه الى هذه المنطقة وقد شملت الخطة الخمسية وكان المفروض ان يكون العمل قد انتهى هنا . الا ان الملاحظ لأن لم يتم ذلك علماً ان مصادر المياه متوفرة في المنطقة ، فوادي الحسيان والواله والموجب والتي تذهب مياهها هنراً كافية لتزويد قسري منطقة بني حميدة بالمياه هذا من جهة ومن ناحية اخرى اذا كانت تكلفة المادية هي العائق بالنسبة لشبكات المنطقة فليكن بالمياه الجوفية ومن هنا لابد من القيام بحفر آبار ارتوازية على غرار تلك الآبار التي حفرت في معظم

أخاه المملكة سواء كانت في منطقة الواله او ذبيان او جبل بني حميده . المهم هو ان نكون قد ارتوينس بالياه الصحية وليس من مياه الآبار الجمسع والتي غالباً ما تكون غير صحية وملوثة اسوة بغيرها من ابناء هذا البلد .

نرجو التكرم بالعمل على اىصال المياه الى منطقتنا لاسيما والناس شركاء في ثلاث الماء والضوء والمساء .

نرجو ان نشارك غيرنا من ابناء بلدنا الطيب في ما هو متوفر .

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس
هايل ابويريز

دولة رئيس المجلس
يحال الى الحكومة .

السيد الامين العام

ج - اقتراح رقم (٢٩) المؤرخ في ٧٩/٢/١٢ المقدم من عضو المجلس معالي السيد عبدالمجيد الشريده بشأن احداث ثلاث محافظات في منطقة اريد ورفع قضاء الكورة الى متصرفية .

اقتراح رقم (٢٩)

تاريخ : ١٩٧٩/٢/١٢

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأقدم .
ارجو ان تتكرم دولتكم بعرض هذا الاقتراح على المجلس المؤقت تمهيداً للموافقة عليه واجالته للحكومة .

تلمون دولتكم ان محافظة اريد يزيد عدد سكانها على اربعة الاف نسمة فتقسمهم خمسة متصرفيات بالإضافة الى الانضمية والنواحي ومركز المحافظة وما يتبعه من القرى . وهذه المناطق الترابية الواقعة تحت مظلة محافظة واحدة .

لهذا ومن باب الضرورة والاستعجال تقتضي مصلحة مواطي هذه المحافظة ان تتكرم الحكومة باعادة النظر في التقسيمات الادارية وانشاء ثلاث محافظات في هذه المنطقة والاخذ بعين الاعتبار رفع قضاء الكورة الى متصرفية علماً بأن سكانه يتجاوز سبعون الف نسمة وقد اكتملت فيه جميع دوائر المتصرفية باستثناء مديرية تربية وتعليم .

ارجو ان يؤخذ اقتراحي بالعناية الفائقة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني
عبد المجيد الشريده

دولة رئيس المجلس
علي بك البشير

السيد علي البشير

خوفاً من الإشكالات ووجود التداخل بين محافظة ومحافظة اخري ارجو من الحكومة دراسته على ضوء التواصي المرفوعة من عضو المجلس الى الحكومة بشأن اعادة النظر في التقسيمات الادارية

السيد الامين العام

د - اقتراح بتعديل قانون رقم (٣٠) مؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ مقدم من اعضاء المجلس اصحاب المعالي والسعادة السادة :

- ١ - عبدالله اخو ارشيد ٢ - وليد عصفور
- ٣ - سليمان ارثيمه ٤ - محمد علي بدير
- ٥ - سلطان المديان ٦ - جودت السبول
- ٧ - شمس الدين طاش ٨ - الدكتور زهير ملحم

- ٩ - ممدوح الصرايره ١٠ - كمال الدجاني
- ١١ - علي البشير ١٢ - الدكتور خليل السالم
- ١٣ - خالد الفياض ١٤ - سلمان القضاء
- ١٥ - جمال ابو بكر .

بشأن تعديل المادة (٣) من قانون الضمان الاجتماعي بحيث تستبدل كلمات (موظفي الدولة غير الخاضعين لقوانين التقاعد الحكومية الواردة في المادة المشار اليها) بعبارة (موظفي الحكومة الذين لا يتقاضون تقاعد بموجب قوانين التقاعد الحكومية) .

اقتراح بتعديل قانون رقم (٣٠)

تاريخ : ١٩٧٩/٢/١٢

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأقدم
بعد الترخية .

ان موظفي الحكومة غير المصنفين كانوا اذا انتهت خدماتهم بغير الاستقالة وكانت لهم مدة خدمة خمس سنين او اكثر يعطون مكافأة تعادل جزءاً من اثنى عشر جزءاً من راتبهم الشهري الأخير عن كل شهر كامل من مدة خدمتهم عملاً بأحكام الفقرة (أ) من المادة (٤٧) من قانون التقاعد المدني .

ومن ثم صدر قانون الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨، وقد نصت الفقرة (ب) من المادة (٣) منه على انه ينفذ تطبيق التأمينات الواردة في البندين ١ و ٢ من الفقرة (أ) من هذه المادة التأمين ضد اصابات العمل وامراض المهنة والتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة) على العمال الخاضعين لقانون العمل الساري المعمول وموظفي الدولة غير الخاضعين لقوانين التقاعد الحكومية . كما نصت الفقرة (ب) من المادة (٤) من نفس القانون على انه لا تسري احكام هذا القانون على موظفي الحكومة

الذين تسري عليهم قوانين التقاعد المعمول بها . ومن هنا اصبح موظفو الحكومة غير المصنفين في حيرة من امرهم فان احكام قانون التقاعد المدني تسري عليهم ولذا لا ينطبق عليهم قانون الضمان الاجتماعي وهذا بقي الحكم بالنسبة اليهم هو نفس الحكم الساري بموجب المادة (٤٧) من قانون التقاعد واصبحوا بذلك يتقاضون مكافأة لأثباتاً ضد الشيخوخة والعجز والوفاة وقد اصبحت حقوقهم اقل من حقوق باقي العمال او مستخفي الحكومة الذين ينطبق عليهم قانون العمل .

ولهذا ولما كانت النية مقودة على تطبيق احكام قانون الضمان الاجتماعي عليهم وكان النص في المادة (٣/ب) من قانون الضمان الاجتماعي غير واضح اقترح تعديل النص في هذه المادة بحيث تستبدل علاقات (موظفي الدولة غير الخاضعين لقوانين التقاعد الحكومية الواردة في المادة المشار اليها بعبارة) موظفي الحكومة الذين لا يتقاضون تقاعد بموجب قوانين التقاعد الحكومية الواردة في المادة المشار اليها .

واننا نرجو ادراج هذا الاقتراح على جدول اعمال جلسة المجلس القادمة ليتخذ المجلس الكريم ما يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

- ١ - عبدالله اخو ارشيد ٢ - وليد عصفور
- ٣ - سليمان ارثيمه ٤ - محمد علي بدير
- ٥ - سلطان المديان ٦ - جودت السبول
- ٧ - شمس الدين طاش ٨ - الدكتور زهير ملحم
- ٩ - ممدوح البوراد ١٠ - كمال جمال الدجاني
- ١١ - علي البشير ١٢ - خليل السالم
- ١٣ - خالد الفياض ١٤ - سلمان القضاء
- ١٥ - جمال ابو بكر .

لجنة صبة العمل

دولة رئيس المجلس

ما رأي المجلس الكريم

المجلس

يحول الى اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

يحول الى اللجنة القانونية

السيد الامين العام

هـ - اقتراح رقم (٣١) المؤرخ في ١٢/٢/١٩٧٩

المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير بشأن ابرار التيسار الكهربائي الى قرى منطقة النقرة والموقر

اقتراح رقم (٣١)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقدم

ارجو التفضل بعرض اقتراحي على المجلس الكريم للتفضل بالموافقة عليه واحالته الى الحكومة

ان التيار الكهربائي يعد مسافة (٨) كم عن القرى التالية : التفصيل - الميلا - المطلة - سام بطمة النقرة - البويضة - العرقوب - ذهية الدمام - الذهبية الشرقية - القرية - الموقر - المنشية - البتيمة رجم الشامي الشرقي - رجم الشامي الغربي وهذه القرى مأهولة بالسكان وبأمر الحاجة لا يصال التيار الكهربائي لما حيث بها مجالس بلدية وقروية وهي قرية من العاصمة مسافة (٢٠) كم ، وكذلك يوجد بها بعض المصانع والمقبرة الإسلامية الجديدة

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

بركات الزهير

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان اريتمه

ياسيدي بالنسبة لموضوع الكهرباء باعتقادي موضوع الكهرباء لم يكن للمناطق الشرقية الى مناطق معينة ، كل المناطق الشرقية غير مشمولة لغاية - ١٩٨٠ - ١٩٨١ بأي مشروع كهرباء فاذا نظر بهذا الموضوع ضمن باب الاول أن ينظر بالمناطق الشرقية بكاملها وليس منطقة النقرة فقط

السيد الامين العام

و - اقتراح رقم (٣٤) المؤرخ في ١٢/٢/١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس معالي الدكتور يعقوب ابو غوش بشأن عدم السماح للشركات الاجنبية بتنفيذ او تخطيط او دراسة مشاريع في المملكة الاردنية الهاشمية الا ان تكون بمشاركة مؤسسة اردنية مهما كان حجم العمل

اقتراح رقم (٣٤)

التاريخ : ١٢/٢/١٩٧٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقدم ارجو ان اتقدم لولايتكم بالاقتراح التالي والذي ارجو أن تتكرموا بعرضه على المجلس الكريم وفي حالة موافقته رفعه للحكومة لاتخاذ ما تراه مناسباً بهذا الشأن

الاقتراح

تبر البلاد بلورة تنمية اقتصادية معروفة تفترض وجود مشاريع متعددة كبيرة الحجم وصغيرة وتحتاج للدراسة والتنفيذ وتطرح هذه المشاريع

الاقتراح للحكومة اذا وافق المجلس الكريم عليهم وشكراً

الدكتور يعقوب ابو غوش

عضو المجلس الوطني

دولة رئيس المجلس

يحال للحكومة

السيد الامين العام

ز - طلب مناقشة عامة وفقاً لاحكام المادة (٧٥) من النظام الداخلي موقع من الاعضاء اصحاب المعالي والسعادة :

- ١ - عبدالله اخو ارشيد
- ٢ - جودت السبول
- ٣ - خالد الفياض
- ٤ - جمال ابو بكر
- ٥ - عبد المجيد الشريده
- ٦ - كمال الدجاني
- ٧ - حماد المايطة
- ٨ - الدكتور عيسى القسوس
- ٩ - خلف ابو نور
- ١٠ - محمد خليل الخطاب
- ١١ - عطا الله الكباريتي
- ١٢ - حمادة الفواز
- ١٣ - محمد عضوب الزين

بشأن مناقشة القرار الصادر عن مجلس الوزراء العالي بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠ والنشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨٢٨) تاريخ ١٩٧٩/١/٢٥ والذي وافق بموجبه على جدول اجور المعالجة في مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها

اعادة للمناقشة من قبل الشركات العالمية والتي منها الوطنية والاجنبية وفي حالة رسو العطاء على الشركات العالمية الاجنبية تمكنت هذه الشركات من تنفيذ العطاء والسير بها في المملكة دون قيد او شرط ودون الحاجة الى المشاركة من قبل الشركات الهندسية والمؤسسات الوطنية ، فاني اقترح على الحكومة الرشيدة عدم السماح للشركات الاجنبية بتنفيذ او تخطيط او دراسة مشاريع في المملكة الاردنية الهاشمية الا ان تكون بمشاركة مؤسسة اردنية مهما كان حجم العمل

الاسباب الموجبة :

١ - ان الشركات العالمية الكبرى تستغل معظم المخصصات للمشروع على النفقات المخصصة للموظفين من مهندسين وعمال مهرة اجانب وتعود بالتالي من حيث اتت

٢ - هذه الطريقة في العمل تحرم الاردنيين من التدريب والافادة والخبرة في تنفيذ المشاريع الكبرى او دراستها ، وهذا واضح في وجود عدد لا بأس به من الدور الهندسية في المملكة ليست لها القدرة على الاعمال الكبرى لقلة الخبرة

٣ - عدم الاشتراك في مثل هذه المشاريع الضخمة يحرم العدد القليل من الاردنيين ذوي الخبرات المكتسبة في الخارج فرص العمل على الامر الذي يحلو بهم للسمي وراء العمل في الخارج

٤ - ان الدول العربية الشقيقة والغنية بالثروة لا تسمح بحال من الاحوال لأي كان شركة اجنبية او عربية من اقليم غور خليجي بالعمل في بلادها دون المشاركة مع الوطنيين وذلك للاسباب المذكورة باعلاه . اكون شاكراً لو تكرمتم برفع هذا

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

الواضح في هذا الطلب ، ارجو ان اوضح

مايلي :-

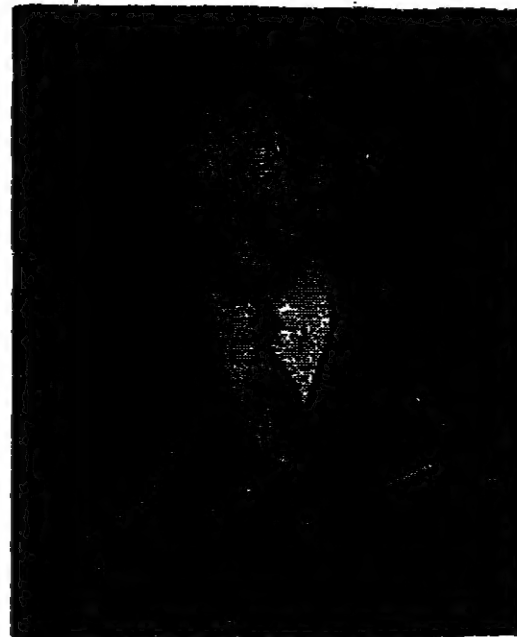
من ناحية موضوع المناقشة ، ارجو من المجلس الكريم ان يضع حد بين المناقشة والاستيضاح . المناقشة كما هو متصور عنها في قانون المجلس الوطني الاستشاري حددت في القوانين والسياسة العامة . المادة (٧) المجلس الوطني وضع المناقشة للأمرين هما مناقشة مشاريع القوانين ومناقشة السياسة العامة ومن ثم ذكر القانون ان من الممكن لأي عضو ان يستوضح عن أي امر من الأمور متعلق بالخدمات والمرافق العامة . طبعاً نحن نقبل أي قرار بهذا الموضوع ولكن كنا نقاشه وعدم اضاءة الوقت لتحديد ما هي الأمور التي نريد مناقشتها هل رفع سعر معين فرضاً ه فلتست للمجلس الوطني يكون او يطلب مناقشته هذا الامر ام لا ، لا يمكن أن نضع تصوري في حالة ما يكون هناك دعم حكومي ونريد ان نتحقق لهذا الدعم مادام ان المعالجة الطبية التي صنفنا في النظام لانقطاع في الخدمات اكثر مما نطوف منها وزارة الصحة كما هو معلوم للاخوان الذين طلبوا مناقشة السياسة الداخلية طلبوا تعديل على الخدمات الطبية على كثير من المناطق فتح مستشفيات وسكن ومراكز طبية وعيادات في القرى النائية هذه الخدمات التي تقدم بهذا الشكل وبناء على هذه القضية نحن نعلمنا في

قانون الموازنة العامة ، واصبح من بين الخدمات لوحده في وزارة الصحة في هذا العام ١١ مليون دينار ، في عام ١٩٧٨ كان ٩ ملايين دينار ، من ناحية من التأمين الصحي ٧٥٠ ألف دينار . عندنا دفعنا هذه الخدمات وضعتها بقرار من المجلس ارفع في الموازنة كما هو معروف اتفاق الخدمات ١١ مليون دينار . بحيث ان هذه الاجور لا تتجاوز ١٠٪ من الخدمات . طبعاً الحكومة لا تستطيع ان توسع الخدمات على نفس المستوى او حتى تحافظ على نفس النسبة ، المطلوب مني توسيع الخدمات اريد ان ارفع النسبة لاحافظ على ١٠٪ . المطلوب من الاعضاء ان يعطوا قرارهم أو يناقشوا في موضوع هو وضع الحد الفاصل بين المناقشة والاستيضاح ، وانما هو تطبيق روح القانون ، عندئذ يمكن ان نخطط خط واضح في المستقبل ما الذي يناقش وما يستوضح عنه لأن معنى ذلك ان كل الاستيضاحات ستتحول الى مناقشة وطبعاً هذا غير مقبول

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس طرح اجتهاد ورأي بتقديم طلب المناقشة وان المادة (٧) من قانون المجلس تشير اليه وتحدده ويبدو ان هناك خلاف في الرأي ، فلا بد من وضع حد للرأي القانوني لتوضيح احكام النظام واحكام القانون لتكون لكل اجراءاته ومناقشاته على هدى ومليئة بالقانون والنظام

عبد الله بك .



السيد عبدالله الريماوي

لاشك بأن هذه فرصة أعطانا اياها دولة الرئيس لا لتحديد الفرق بين المناقشة والاستيضاح فحسب وانما للتساؤل من جديد حول مفهوم ودور صلاحيات هذا المجلس كما تحدد بقانونه البديل . والذي يدفني لان اقول هذا قول دولة الرئيس الان وما تفضل به دولة الرئيس بمناسبة طلب مناقشة اخرى هذا الامر على غاية الأهمية بالنسبة للمجلس وبالنسبة للحكومة وبالنسبة لسير الأمور ويبدو المجلس يتولى الحكومة ودولة الرئيس قبل ذلك ان قانون هذا المجلس كما قد بينته الحكومة عدل وتم تعديله بنهاية على فعاليتها ونشاطات واتصالات كلنا نعرفها ونعرف المهني العالي الذي تبذل فيها ايضاً ، وكان التعديل تغيراً جوهرياً في النظرة لدور المجلس ومفهومة عين المهوم الذي تقدمت به الحكومة من خلال قانون

المجلس الذي طرحت على هذا المجلس . التعديل جعل من هذا المجلس لوضوح هيئة ذات حق في المشاركة والتوجيه وانا اصر على كلمة التوجيه والاستشارة . وهذا الامر قن في المادة السابعة المعدلة كما قن بمواد اخرى وكان من اهم معاني ذلك ان هذا المجلس يملك كل الصلاحيات اللازمة للتوجيه والاستشارة والمشاركة واذالم يكن هنا مجلس نواب وهذا نعلمه ونعرفه لاننا من البداية كنا نعرف انه مجلس معين وليس مجلس منتخب الا ان كونه ليس مجلس نواب لا يترتب عليه النتائج التي رتب فيما يتعلق بصلاحياته في المناقشة العامة ودرامتها . كذلك فان هذا المجلس ناقش السياسة الداخلية للحكومة قبل اشهر كثيرة ولم تقدم الحكومة حتى هذه اللحظة ورغم مضي وقت اكثر من كاف في جواب على رأيها فيما صيغ باعتباره توصيات هذا المجلس . ولا ينبغي والحال كذلك اي تجعل الحكومة من تلك المناقشة سبباً ليوضع امام كل مناقشة اخرى او جديدة . ان مناقشة المجلس لسياسة الحكومة السابقة لا يقف مانعاً لا باسم المصلحة ولا باسم الصلاحيات في ان يطلب مناقشته سياسة الحكومة في ظروف تتطلب فيها الأمور بسرعة لحل كل الأبعاد . ونأتي الان الى النقطة المحددة . ان المادة السابعة فعلاً تعطي المجلس حق مطالبة مناقشة في السياسة العامة وفي الخدمات وفي القوانين وباب الخدمات بالصياغة الموجودة بالمادة (٧) يتيح هذه المناقشة المطلوبة الان ليست مجرد طلب اجراء وانما هي طلب سياسة ان تعديل اجراءات في المستشفيات امر مهم عن سياسة تجماع المعالجة . هناك اتجاهين هناك سياسات مختلفة واجبة عليها نقول في ان تكون المعالجة في المستشفيات الرسمية بدون مقابل وهذا امر مهم يجب تعظيمه

الان وفي المعطيات القائمة ، ولكن هذا لا يعني ان لانتاقش سياسة الحكومة كما تبدو من هذا الطلب ان المحاولة لتطبيق صلاحيات هذا المجلس وحقوقه للمناقشة ، انا مقتنع اقتناعاً حقيقياً انها لا تخدم بالمدى البعيد والافق الواسع اي مصلحة عامة ، لالمصلحة هذا المجلس ولا السدور المفروض ان يلعبه في حياة البلد ان كان يراد له ان يلعب هذا الدور وشكراً .

دولة رئيس المجلس
الدكتور الزين

الدكتور محمد عضوب الزين
شكراً دولة الرئيس ، بأعتقادي ان اغلى ما في هذا الوطن هو المواطن ، وصحة المواطن في رأي توازي رغيف الخبز ومن خلال هذه الاشياء رأيت من واجبي ان اتقدم بهذا الاقتراح بشأن مناقشة قرار وزارة الصحة بحسب نظام التأمين الصحي لعام ١٩٧٩ ولكي يكون لدى الرئيس والسادة الاعضاء فكرة واضحة عن المعالجة عن المعالجة في سنة ١٩٧٣ وفكرة واضحة عن سنة ١٩٧٩ بحسب المستشفيات .

اريد ان تقرر مبدأ المناقشة في هذا الموضوع

وشكراً

قوله رئيس المجلس

عليك

السيد علي البشير

انا في رأي يجب ان يكون هناك امر انضباطية لتحديد الامر التي تتم مناقشتها فالمادة السابعة في الواقع حدود الامر وهي مناقشة مشاريع القوانين ومناقشة السياسة العامة للدولة والامع دولة الرئيس في رأي لا يوجد مخالفت بين ما جاء به

النظام في المادة ٧٥ بطلب المناقشة بالمادة ٧ - من القانون . ينبغي هنا السؤال ما اذا كان هذا الطلب المنصب على مناقشة جدول اجور المعالجة يدخل بالنقطتين التي اشارت اليهما بالمادة ٧ - اي تحت السياسة العامة انا برأي ان اجور المعالجة هي جزء لا يتجزأ من الوضع الطبي بالاردن ، بالوضع الطبي هو جزء لا يتجزأ في السياسة الداخلية ولذلك ارجو مع تأييدي لدولة الرئيس بتحديد الاجور أو وضع ضوابط لكنني اؤيد طلب المناقشة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

أنا أعتقد ان المادة ٧٥ من النظام الداخلي يجب ان تقرأ على ضوء المادة ٧ - وبقرامتها على ضوء المادة السابعة نجد ان طلب المناقشة ينحصر بالأمور المتعلقة بالسياسة العامة للدولة ، انا مع دولة الرئيس وجوب وضع حد بين الامور التي ترقى الى مستوى السياسة العامة وبين الامور التي لا ترقى الى هذا المستوى وتبقى ضمن الخدمات والمواقف العامة . وانا أيضاً مع الاستاذ عبدالله الريماوي في قوله انه لا يجوز ان يتوصل عن طريق تفسير النقاط الاجرائية ضيقاً الى شل صلاحيات المجلس او المجلس او الانقضاء منه ولكنني اضيف بانني لا اشعر بان هناك محاولة لتبديل من هذا القبيل وان تناولنا لهذا الموضوع لا يطعن الاطلاع الخبير على خطط المجلس او الخضاة في طلب المناقشة للامور التي يقتضونها لها من الشياطة العامة ولكن السؤال المطروح الآن هل تعتبر مناقشة جدول اموز المعالجة بالمستشفيات من النقاط ذات الاهمية العامة التي ينبغي ان ترقى الى مستوى السياسة العامة ، هل يمكن ان نضع هذه

دولة رئيس المجلس

شكراً ، دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

الامر متروك للمجلس ، الاستاذ عبدالله الريماوي كان غالب وانصح الاستاذ عبدالله ان يعود الى الضبط وان يقرأه ، لسو قرأه بأعتقادي لما ذكر الكلام الذي ذكره الان ذكرت في المرة الماضية ان توصيات المجلس وصلت في نهاية شهر ١٢ ، لقد ذكرت انه في نهاية شهر ١٢ وصلت التوصيات ، كما ذكرت أيضاً في المرة الماضية بأنه بحث في جلسة خاصة مجلس الوزراء بحث هذه التوصيات بشكل مفصل طبعاً هذه التوصيات تحتاج الى فترة من قبل الوزارات والبنوادر المتخصصة للاجابة عليها ، هناك مشاريع القوانين تحتاج أيضاً الى صياغة وتعديل وتقديمها الى المجلس ، وفي جلسة الامس حولنا تعديل مشروع قانون التقاعد وهذا الى توصية من المجلس بالتوصيات بقيت في المجلس الى بعد اقفال المناقشة بثلاثة اشهر ، وبدأت الحكومة بتعديل القوانين بعد وصول هذه التوصيات بفترة شهر وأن الحكومة تقوم بنراستها مع ان كتابة التواضي اسهل بكثير من تنفيذها . انا لا اعارض في موضوع المناقشة كبدأ وانما اردت ان نضع حد لهذا الموضوع لانهم الرأي العام ، سنت في زيارتي عن هذا الموضوع من محافظات الكرك والسلط واريد الموضوع يتلخص في ان المجلس الكريم يضع حداً بين موضوع الاستيضاح والمناقشة .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك الريماوي

السيد عبدالله الريماوي

انا في تعليق ارجو ان يتابع قراءة المادة ٧٥

النقطة التفصيلية بمستوى موضوع الحريات العامة عندنا او بمستوى سياسة التعليم بوجه عام ، ان الاخوان الذين يحاولون ان يقولوا انه نظراً لان موضوع اجور المعالجة هو جزء لا يتجزأ من اوضع الصحي الذي هو جزء لا يتجزأ من وضع السياسة العامة للحكومة ، ومن هذا القبيل نستطيع مناقشته انا اتساءل لما لا نتقدم بطلب لمناقشة السياسة الصحية العامة في هذا البلد في هذه الظروف ولماذا تقتصر فقط على موضوع المعالجة . انني من هذا المنطلق وفي هذا المعيار اعتقد ان النقطة المطلوبة اجراء النقاش عليها نقطة تفصيلية لا ترقى الى مستوى السياسة العامة للدولة تشمل اموراً اهم وعلى مستوى الامة .

ولكن من جهة اخرى انه يبدو أن هناك اعتبارات في ذهن اعضاء المجلس عبر عنها السادة الذين قلموا الاقتراح وطلوه الاعتبارات سواء كانت منسجمة مع المقاييس الاساسية في موضوع الصياغة العامة او علمها ام لم تكن منسجمة مع هذه السياسة العامة فأن لهذه التناحيات المتولدة لدى الاعضاء يمكن من تحللها أن يطلب من الحكومة اعتبار هذا الموضوع من القضايا ذات الاهمية العامة بالنظر لما يقوم به اعضاء المجلس من الاهمية لهذه المهمة وعليه فأنتي مع التمسك بوجوب عدم خلط الامور بين ما هو من قبيل الاستيضاح وما هو من قبيل المناقشة فأنتي لا أرى هناك ما يمنع من ان تتم مناقشة هذا الموضوع وذلك مع التحفظات التي ذكرتها ودعم فوج التعاون السائدة بين المجلس وبين الحكومة ولا أعتقد ان دولة الرئيس يخالف في هذا الموضوع ولا يمنع في اجراء هذه المناقشة .

الفقرة د تقول إبداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة ، إبداء الرأي والمشورة مطلوب من المجلس وليس من عضومته ولا يمكن ان تبدي الرأي والمشورة الا من خلال بحث او مناقشة اراء الذين يفسرون او يلهيون لتفسير المادة د بأنها تستبعد المناقشة في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة مع الاحترام لهم في رأي غير مصيبين وبالتالى وعلى الرغم من عدم ورود عبارة مناقشة بالفقرة د فلا يمكن للمجلس ان يؤدي دوره في الفقرة د الا من خلال المناقشة ، مادام الامر كذلك فاذا فاذا لاتساق المادة د لانها تختلف عن المادة أ أو المادة ب او المادة ج هنا لا يعني ابداً - انا لا أقول بأن هناك فرق بين المناقشة وبين الاستيضاح وان المناقشة ينبغي ان تكون تجاه الامر دون خط من العمومية والاهمية اكثر مما ينصب عليه الاستيضاح ، ولكن لا اريد ان تنتهي الى نتيجة أن كل ما يتعلق بالأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة لا يجوز المناقشة فيها .

دولة رئيس المجلس

إذا يرى المجلس لابد من الوصول الى وضع حد قانوني وقرار قاطع للفصل بين المناقشة والاستيضاح مستنداً الى القانون والنسور والنظام .

عبدالله بك .

السيد عبدالله اخو ارشيدو

الاخوان الموقعين لطلب المناقشة العامة انطلقوا من منطلقات ذكرها الاخوان ، من ناحية قانونية المادة (٧٥) في رأي تسمح بطرح موضوع عام للمناقشة لاجزاء المجلس ومن ناحية قانونية هذا القرار له تأثير عام على المواطنين ويألم منه الكثير من المواطنين لم تطلب على اساس التخلل وانما لتوضيح بعض الأمور .

دولة رئيس المجلس
الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

ياسيدي اريد ان اعقب على ما ذكر في الفقرة د ، من الواضح ان الفقرة د فيما يتعلق بإبداء الرأي والمشورة حول الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة قد حددت اطاراً محدداً ومعيناً بالوسيلة التي يتوصل بها المجلس الى ابداءها فذكر وتحقيقاً لهذه الغاية ، يحق لكل عضو في المجلس الاستيضاح من الوزراء حول أي أمر من الأمور ، ولذلك لا يرى مجالاً للاجتهاد الذي توصل اليه الاستاذ عبدالله الرعاعي من ان هناك مجالاً باعتبار الخدمات والمرافق العامة قابلة للمناقشة العامة ، ولكن فيما يتعلق في تحديد ما يمكن ان يدخل ضمن السياسة العامة وما يمكن ان لا يدخل في السياسة العامة . ارجو ان ابين انه لا يمكن ان توضع قواعد سلفاً متفق عليها او تنفق عليها الآن وانما يبحث كل امر في حينه ، عندما يبحث اي موضوع يصار الى معرفة وتقدير من قبل المجلس ، هل هو من قبيل السياسة العامة او ليس من قبيل السياسة العامة ، ولذلك فاني أطرح باقتراح بأن يعتبر موضوع اجور المعالجات الصحية من المواضيع المتعلقة بالسياسة العامة فقط لغايات الانتهاء من المناقشة طالما ان هناك رغبة للحكومة في ذلك .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك وهذه المرة الثالثة والاخيرة .

السيد عبدالله الرعاعي

الواقع النعم الذي قرأه الاخ طاهر يحفظ عن النص الذي بين يدي وهو النص المعدل ، يدعي أنه قرأ النص قبل التعديل ، الفقرة د كما هي الصيغة النهائية تقول : ابداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء

انا اوافق على طلب الاستاذ عبدالله الرعاعي ولكن دون تسبب .
دولة رئيس المجلس
إذا طاهر بك يطلب أن يعتبر هذا الموضوع يطلب المناقشة له مطروح للمجلس للموافقة عليه ، من يثني على ذلك ؟ ومن يؤيده ؟

المجلس

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، المجلس يوافق على تحديد المناقشة ضمن النظام وضمن المدة القانونية ، عدنان بك .
السيد الامين العام

هـ - مقررات اللجنة الاجتماعية والتربوية

أ - قرار اللجنة الاجتماعية والتربوية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٣ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٩ (مؤجل من الجلسة السابقة) .

دولة رئيس المجلس

السيدة المقرر غائبه ، فليأتي الدكتور موفق

القرار

السيد المقرر

حول الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة ، لا يوجد تحقيقاً لهذه الغاية عبارة وتحقيقاً لهذا الغرض هذه موجودة بالقانون القديم واسقطت بالتعديل عبارة ويحق كل عضو يوجد مثلها في المادة ج يتعلق بالسياسة العامة وهي اعطاء كل مادة فهم يد من التطبيق على انفسنا فالتوسع اكثر على انفسنا . ج ، ودو جميعهم بعد التعديل كان واضح في الدهن ماهو المطلوب نقطتين : ابداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة هذه مهمة وهذه تؤدي بالمناقشة لاجدل في ذلك بالإضافة الى هذه المهمة هناك حق واحد ، المادة ج نفس النص ولذلك وتأكيذاً للفقرة (٧٥) وليس لحل مشكلة انا اقترح ان يوافق المجلس على اجراء هذه المناقشة باعتبارها فعلاً طالباً منسجماً مع المادة (٧) من القانون ومع المادة (٧٥) من النظام .

دولة رئيس المجلس

معالي الاخ لا يمتنع طلب التفسير مادام الحكم هو القانون وذلك اقتراح محدد من طاهر بك بأن يعتبر المجلس طلب المناقشة حق وأنه ليس سابقة نهائية انها اذا كان في غموض عند المجلس او الحكومة فمن حقه ان يطلب التفسير .

السيد عبدالله الرعاعي

في أماننا طلب مناقشة اذا كان الاقتراح ينحصر بالمناقشة عليه فقط بدون تسببات عامة تدخل في الخروج والدخول وتفصيل وكأننا حسبنا الموضوع القانوني ، الموضوع القانوني نكلمنا به جميعنا ويمكن ان نتحدث به في جلسات ثالثة انا اقترح الان وعلى ضوء كل ما قبل الموافقة على طلب المناقشة المطلوب من الاخوان

السيد طاهر حكمت

الدكتور موفق القواز

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة الاجتماعية والتربوية الساعة الحادية عشرة صباح السبت الموافق ١٩٧٩/٢/٣ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد محمد الفرخان العبيدات وحضور اصحاب السعادة السادة :-

مقرر اللجنة السيدة انعام المفتي ، الدكتور موفق القواز ، الدكتور محمد ربيع والسيدة وداد بولص . كما حضر الاجتماع معالي وزير الصحة السيد عبدالرؤوف الروابدة والدكتور اتور حدادين ممثلاً لقابة الاطباء .

وبعد النظر في مشروع قانون مؤقت معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٩ المحال عليها من المجلس قررت اجراء التعديلات التالية :-

دولة رئيس المجلس

الدكتور زهير

الدكتور زهير ملحق

ياسيدي ارجو من عطوفة المقرر المؤقت أن يقرأ الاسباب الموجبة لانه لتأليف قبل أن تدخل في بند القانون واحداً .

السيد المقرر

الاسباب الموجبة

يشكو المواطن الاردني من استمرار ارتفاع اجور المستشفيات الخاصة وتكاليف المعالجة وما تتطلبه من اجور وسائل التشخيص كالفحوص الشعاعية والفحوص المخبرية ومختبرات طب الاسنان وغيرها من الخدمات الطبية الاخرى والتي احدثت تكاليفها بالتزايد المستمر بحيث أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على المريض او ذويه في كل مرة يحتاج المواطن فيها الى الاستشفاء .

لذلك فإن السادة الاعضاء اجمعين تكاليف الاستشفاء

بما في ذلك خدمات المهن الطبية المساعدة ماعداً المادة (٣٥) فقرة (١٤) من قانون نقابة الاطباء والتي اعطت مجلس نقابة حق اعداد نظام خاص لتحديد اجور الاطباء وهو الامر للمجمد منذ صدور قانون النقابة .

ان وزارة الصحة باعتبارها المسؤول الاول عن الاشراف على الخدمات الطبية بشكل عام ترى اعتداد تشريع موحد يشمل عموم هذه الخدمات بما فيها اجور الاطباء بحيث يمكن الوزارة بالتعاون مع نقابة الاطباء واطباء الاسنان وغيرها من النقابات التي لها علاقة بالموضوع في المستقبل من تنظيم وتحديد تكاليف المعالجة والاستشفاء بشكل تراعى فيه مصلحة المواطن ومصلحة اصحاب تلك المهن والمؤسسات العلاجية .

لذلك ترى الوزارة ان يعدل قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ بحيث تشكل لجان متخصصة من الوزارة والنقابة المختصة تكون مهمتها تحديد جميع تكاليف الخدمة الطبية ، واتخاذ الاجراءات الراحدة بحق من يخالفها .

كما ترى الوزارة ان يشمل التعديل النص على صلاحية اصحاب الانظمة التي تحدد الشروط والمواصفات والمعدات اللازم توفرها في كل مؤسسة تقدم رعاية طبية للمواطن ضماناً لتقديم هذه الرعاية على احسن مستوى .

ولقد درس المجلس الصحي العامي هذا التعديل واوصى باقراره في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧ .

الدكتور كارلوس ديميس

دولة الرئيس

حضرات الاعضاء

قبل البدء ببحث بنود هذا القانون اجد من الواجب ان ابين ما يلي :-

دولة رئيس المجلس

شكراً . علي بك البشير .

السيد علي البشير

من الواضح ان الحكومة هدفت من وراء هذا القانون مصلحة الطبيب والمواطن غير ان هذا القانون يبقى جزءاً لا يتجزأ من مشكلة الوضع الطبي في الاردن ولما نشهه احداثه بمزج من الوضع الطبي العام ، الاصل والغاية المرجوة هي ان يبقى الطب مظهراً واضحاً ، ولكي تتحقق أهداف هذا القانون وحتى لا تتفشى اضطرابات عند تطبيقه لاسيما اولاً و آخراً عن تحديد الاجور بشكل يتصور فيه المواطن ان طاقته المادية لم تراعى خاصة عند ذوي الدخل المحدود والمتوسط ، سيما ان هذا المواطن يجد في الاجور المقدرة من الحكومة في القطاع العام أمراً لا يتواءم مع دخله المحدود او المتوسط وخاصة ما هو معمول به الآن في مستشفى الجامعة واجرة الفرفة حوالي عشرين ديناراً وخوفاً من بقاء المشكلة قائمة سواءاً بالنسبة للمواطن او الطبيب الخاص الذي يجب مراعاة مصلحته . أرى ان تبدأ اعمال القانون بدراسة شاملة للوضع الطبي في الاردن بين الحكومة والمواطن وخاصة من الزوايا الرئيسية ذات العلاقة المباشرة بأهداف القانون وبنوده وهي :-

١ - العمل على قيام تأمين صحي لمنظم قطاعات المواطنين ان لم يكن كلها ضمن برنامج زمني تراعى فيه الامكانيات المتاحة ، المواطن الذي يدفع الوصل للتأمين لا يشعر بعيب الاجور عند مرضه .

٢ - لما كان الدواء جزءاً لا يتجزأ من الخدمات الطبية العلاجية فيجب تأمينه بتكاليف معقولة خاصة بمن تعجز مواردهم عن بلوغها وذلك لاراز قيام مؤسسة تشارك فيها اصحاب المنشآت وتشارك

أ - من الواضح ان القانون جاء استجابة للشعور العام بوطأة تكلفة العلاج في القطاع الخاص وهذا الشعور ناتج طبقاً عن ان المريض يدفع ثمن هذه التكلفة رأساً .

ب - ان للمعالجة الطبية المدنية باهظة التكاليف بسبب التطور المتواصل والهائل في ميدان الطب . هذا ما يثبت بوصفها بجميع المهتمين في تكلفة المعالجات الطبية في جميع أنحاء العالم . ان كان المستفيد هو الذي يدفع تكاليف المعالجة او اذا كانت الدولة تدفع ذلك .

ج - لما طورت الدول المتقدمة طرقاً كثيرة لتخفيف هذا الحمل بوضع كافة مشاريع التأمين الصحي التي تتقبل كامل الدولة التي تؤمم الطب او تجعل المشاركة من قبل مجموعة من المتفعين من الخدمات الطبية كطريقة لتخفيف هذا الحمل .

د - لما فاني ارجو ان اوضح ان هذا القانون لن يحل مشكلة عدم تمكن ذوي الدخل المحدود من المعالجة اذ ان تحديد الاجور لن يكفسي فللتضع اصلاً غير قادر على دفع حتى القسم القليل من المعالجة الطبية .

هـ - بالرغم من ذلك فاني لا اجد مانعاً لوضع نوع من المقاييس لتكلفة المعالجة الطبية في القطاع الخاص . ومع ايماني بأن هذا هو من صميم عمل النقابة المعنية ولكني لن اعارض فكرة مشاركة الدولة في وضع مثل هذا المقاييس على ان يكون تمثيل القطاعات المشتركة في هذه اللجنة وعادل الخليل بنين الاعتبار ان المقصود بالتنظيم هو القطاع الخاص فقط . وسأفترض هذا التعديل عن بحث مواد القانون .

فيها الحكومة وذلك ان الحكومة توفر العلاج الان وبسعر أقل من اسعار السوق للمواطنين الذين يتسبون لسلك القطاع العام ويأيد مثل هذه المؤسسة سيستفيد كافة المواطنين من سعر واحد تحدده هذه المؤسسة .

٣ - مادام ان هدف هذا القانون الذي نحن بصددده هو من مصلحة الطبيب في القطاع الخاص ومصلحة المواطن أيضاً وإمام هذا الصدد المتزايد من الاطباء وتوفير الخدمات الطبية في الريف والقرى وحتى نشارك القطاع الخاص الطبي في توفير الخدمات في الريف والقرى فاني ارى امكانية دعم هؤلاء الاطباء مادياً وبشكل معقول اما من الحكومة او المجالس القروية لترتيب وتمكين مثل هؤلاء الاطباء من تقديم الخدمات الطبية جنباً الى جنب مع طبيب الحكومة وقد سبق وقبل سنوات ان لاقى هذا الاقتراح ترحيباً وابدت الحكومة امكانية دراسته وتنفيذه .

دولة رئيس المجلس

شكراً الأستاذ طاهر .

السيد طاهر حكمت

الاصل ان قانون نقابة الاطباء يفرض على النقابة اصدار نظام يحدد اجور الممارسة والاصل ان يطلب الى النقابة نفسها ان تصدر مثل هذا النظام ولا يمر مبدئياً من تدارك النقص او العجز الذي يدر في الإجراءات النقابة في قانون لاحق والذي هو القانون الحالي ولذلك فاني ابدى من ناحية قانونية تحفظي على هذه الامور وعلى ضرورة اللجوء الى مجلس النقابة ابتداءً ليقوم باصدار مثل هذا القانون ولكن يبدو ان نقابة الاطباء تسلم بيجزها في هذا الموضوع وكذلك حضور نقيب الاطباء باللجنة التي يمكن تسليمها مشروع قانون نقابة الاطباء بالمسجل وان النقابة توافق على ان تفوض هذه السلطة الى الحكومة او

الى الوزارة والملك فانا لانستطيع ان نكون اطباء اكثر من الاطباء ومع تمسكي بالنقطة القانونية اردت ان اثبت هذا الحق للنقابات .

دولة رئيس المجلس

الدكتور زهير ملحس

الدكتور زهير ملحس

شكراً

سيدي دولة الرئيس ،

لا بد قبل النظر في نصوص هذا القانون المعدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٦ ان نلقي نظرة عامة وشاملة الى الموضوع الذي نحن بصددده . ان موضوع تحديد الاجور والسلم ومتطلبات الحياة المعيشية هي امور اساسية في حياة اي مجتمع يريد ان يتطور . وان يعمل على راحة وانسانية من فيه ، فتوفير وتحديد اجور المسكن المناسب ومكان العمل اللائق ، وتقديم الكساء الساتر بالسعر المعقول والقلم والدفتري ورسم للمدرسة بما هو مقبول وتوفير الغداء بسعرات . واسعار . يقي المواطن في صحة معقولة لا نلحاة ولا مترلله . وتقدم العطاء الصحي بشقيه الوقائي والعلاجي دون منة ولا مؤله هي امور خمسة لا يمكن لأي دولة او مجتمع التخاذل فيها وعدم الاهتمام بهادون ان يكون الرد على هذا الالهال او التخاذل موطن الضعف . للبلد والامة .

هذا بشكل عام ، اما تحديد اتعاب الطبيب . فهي امور تدخل في إطار يضعب رسمه بوضوح . فالطبيب يقدم امورا لا مجال لتحديد تقييم لها فهو الاخ الذي يستمع بهدوء والناصح عند الحاجة او الكارثة ، والفاحص عند العفوف من المرض او الزهم . من علة ، والواصف للدواء والمتابع للمريض للاهتمام والمنهج عند الضرورة والمستأصل بالسكين . للحيث من المرض .

وهو يقومون بخدمة ٢٥ بالمئة من سكان المملكة ويدخل المستشفيات الخاصة نسبة مماثلة . اما مستشفيات وزارة الصحة فتقوم بخدمة ٦٥ بالمئة من السكان والباقي تقوم به قواتنا المسلحة (المرجع الجمعية

العلمية الملكية - قسم الاقتصاد - ١٩٧٨) .

ان اطباء القطاع الخاص يشكلون مجموعة متميزة في قدرتهم وهم كفاراد يضاهون اي طبيب في اي مكان في العالم . لكن الالاف ينقصهم التجميع العلمي والعمل في مركز او مراكز تمكنهم ان ينطلقوا منه الى آفاق وتفرق في مجالات عملهم واختصاصهم .

ان الاردن يفرد عن غيره من الدول النامية الشقيقة منها او الرفيقة بتوفير تشكيلة مختلفة من انواع التطبيق . فان اردت ان لاتدفع شيئاً او قليلاً فليسك بالشير وعيادات الاختصاص في مختلف انحاء المملكة التابعة لوزارة الصحة . وقد اصبح مستشفى البشير مفخرة في امكانياته وتجهيزاته ويكفيه ذكراً انه المركز الوحيد في المملكة للفحص والعلاج بالنظار المشعة . وان اردت ان تدفع قليلاً اكثر او يزيد فعليك بعيادات القرات المسلحة او مستشفياتها ومفخرتها مدينة الحسين الطبية التي اصبحت مركزاً في الشرق الأوسط لأمراض القلب وجراحاتها ، او اكثر قليلاً فعليك بالجامعة الاردنية التي قدمت لنا باكورة انتاجها من ابنائنا الاطباء الاردنيين في العام الماضي . او اردت ان تدفع اكثر فاليك القطاع الخاص .

انه لمن نواذر الحدث الطبي في الاردن فقط ما جعل الدول التي تمارس التأمين الطبي - ان لا يجد المريض مكاناً يعالج فيه حسب مزاجه ودواء يستعمله حسب رغبته في اي من الاماكن الاربعة التي ذكرتها خصوصاً عند وجود الوسيط الخير او المعارف السهل وهؤلاء وقد اجمعوا بكرون .

وهو الذي يتأخر بمعدل عشر سنوات عن اقرانه في المدرسة والجامعة قبل ان ينخرط في الحياة العملية وهم سبقوه بهذا الشوط من الزمن ، وهو الذي ويترك الفراش الدافئ في الشتاء القارص ليعود من يناديه بالهفة ، ويتوقف عن طعامه ليرد على من احتاجه ليطعم بعده ، ويحمل مريضه بكفيه حيناً وسيلارته حيناً او يعمل سائقاً لسيارة اسعاف لاسائق لها بلبل او نهار واشياء واشياء يضيق المقام بوصفها وذكرها هذه خدمات كيف تحدد وكيف تقيم وكيف وكيف !

ان هذا لا يعني الشطط في الاتعاب ونسيان الانسانية في الاسباب لتقديم مشروع كهذا او كغيره . لقد نص قانون نقابة الاطباء رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ في المادة ١٨ فقرة - ج - والمادة ٢٥ فقرة ١٤ على انه من حق الهيئة العامة لنقابة الاطباء وضع واعداد انظمة تحديد الاجور وهذا ما حصل فعلاً في الجلسة الاستثنائية في ١٩٧٨/١٠/٦ حيث تمت موافقة الهيئة العامة بالايجاع على نظام تحديد الاجور للاطباء مؤلف من عشر مواد . يتضمن فيما يتضمن وضع الحدود العليا والدنيا لانعاب الاطباء بتعليمات من مجلس النقابة مستعيناً بأراء الجمعيات الطبية .

اني اعترف ان هذا النظام لم يتضمن تعليمات بالنسبة لاجور المستشفيات او الخدمات الطبية الاخرى ، وربما كان هذا يحتاج الى تعديل في قانون الصحة العامة لاستلزامه . ومع انني كنت اؤيد ان يقوم مجلس نقابة الاطباء بتنفيذ قرارات الهيئة العامة الاذاتنا الان بصدد مشروع مختلف بأخذ هذه الصلاحيات ووضعها في مجال اخر .

اننا هنا نقيم جلوس اتعاب اطباء القطاع الخاص فقط

لنقابة صحتهم

لقد من الله عز وجل على هذا البلد بآبائه الرواد الذين عبروا حواجز الحاجة والعوز وجابوا الدنيا باقاصيها لتلقي العلم على حسابهم ولتعودوا بعدها الى بلدهم اوفياء مخلصين منهم الطبيب والمهندس والمحامي والكيميائي والفيزيائي والاستاذ وغيرهم هؤلاء جميعاً اثروا العودة الى وطنهم ليحضنهم بالحب المتبادل فتخلص لهم ويخلصون له .

ان هؤلاء ولكل مواطن من ابناء هذا البلد انخير الطيب المعطاء الحق في الحياة الكريمة التي تحفظ للفرد خلقه وخلقه في اطار انساني حضاري . فاذا كان قانون تحديد اجور الاطباء سبيلاً صغيراً احداً في ميدان العناية بهذا الفرد وحقه بالمواطنة الصالحة فاني اؤيده مع بعض التعديلات في بعض من مواده احياء لذكرها حين قراءة نصوصه .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس

السيد أمين شقير

السيد أمين شقير

سيدي الرئيس ، النقطة التي أثارها طاهر بك بعلامة النقابات في السلطة والحكومة قضية جديرة باهتمام كبير من هذا المجلس ذلك لأن أية سابقة اذا أخطأت فان آثارها ستسحب على مدى سنين عديدة وفي نطاقات قد تتجاوز موضوع الخطأ نفسه . أنا ومن منطلق معرفتي بنقابة الأطباء كتقابة زميلة ، أستطيع ان اقول ان النقابة لم تميز عن القاذ فالقوتها فيما يتعلق بالاجور ولم تسلم بهذا الأمر الى أية منطلعة يميز عنها وانما كانت لايجاد أن الأمر ملحقاً لما خرج في استنجاله وحين المصير مستعجلاً اتخذت موقفاً تعاملت فيه مع الحكومة على حدة مستعدة بحالت

نهايتها المجلس الصحي العالي فأقر مبدأ ليس جديداً في موضوع الممارسات النقابية فقد سبق اليه قانون مزاوله مهنة الصيدلة حيث أقر مبدأ مماثلاً من حيث اهدافه وأوجد هيئة ذات طابع مشترك لتقدير جزء كبيراً من المهمة وترك للحكومة أن تقدر وتقسم الأمر في نطاق من المسؤولية في رأيي أن نقابة الأطباء حيث قبلت بالمشروع الذي تقدمت به الحكومة الى هذا المجلس قبلت بصيغة متوازنة تعطي الفرصة للقطاع الخاص ممثلاً بنقابة الأطباء وبالقطاع العام او للمسؤولية العامة او للمجتمع ممثلاً بالموثة ان يشترك في اقرار قضايا اساسية في هذا الموضوع الاصل فيها ان تكون منطقية وان تكون عملية وفي رأيي أن الجهتين اللتين اعتمد عليهما القانون في اقرار قضايا الاجور والتعويضات والمعالجات والخدمات المساعدة هذا الجسم الذي اقترح بموجب القانون جسم قادر اداء المهمة بشكل منطقي دون انحياز للمواطن او بالمجتمع من جهة او الطبيب والاختصاصي من جهة أخرى لذلك الواقع فان المبدأ ليس جديداً ولا ينبغي أن نخاف منه

دولة رئيس المجلس

السيدة وداد بولص

السيدة وداد بولص

الطب والمعالجة ليست ضمن امكانية معظم سكان هذا البلد ولذلك يجب ان نستبسط طرق اخرى لتوفير طرق اخرى للخدمة المتخصصة لانها باهظة التكاليف ، نتحدثون عن الاجور اذا نظرنا الى كلمة العرفة الخاصة في قطاع عام لا يوضع مايكفي لمواجهة التكاليف ولننظر الى دول العالم كيف حلوا هذه المشكلة حيث لا يوجد غرفة خاضعة في حالاتها التأمين الصحي يؤخذ ضلالت

كبيرة يوضع المريض فيها مهما كان مرضه ومهما كان وضعه المادي .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

في موضوع تحديد الاجور ، هذا القانون ليس فقط في موضوع اجور الاطباء في المادة (٢) ا) هنالك خدمات فخريه واقامة مستشفيات وغيرها لذلك هو موضوع لا يخضع فقط للنقابة ، احب ان اذكر ان التعاون بين الطرفين هما طرف واحد والنقابة والصحة شددت في اتجاه واحد لذلك وجدت النقابة انه يجب التوصل الى حل ، وطبعاً النقابة ادري ما يؤخذ من ناحية الاجور من اي واحد من الحكومة هنالك توازن حتى في تشكيل اللجان وفي الاجتماع الذي حصل في المجلس الصحي العالي الممثل فيه نقيب الاطباء ونقيب الصيدلة وعدد كبير من القطاع الخاص اوصى بالاجماع ان هذا القانون ان الاوان بأن يوضع تطبيق الامور لا تنقص على الاطلاق من نشاطات القطاع الخاص ومن الخدمة التي يقدموها ونحن لا ننكر على الاطلاق في المثاليات التي ذكرها الدكتور زهير ملحس للطبيب ان هؤلاء الاطباء المثاليين ان يخدموا في وزارة الصحة ولكن وجدنا في المجلس الصحي العالي انه ان الاوان مع التفاهم مع نقابة الاطباء بوضع مثل هذا القانون واللجان المشتركة لكي تحقق الاجور وحقوق المواطن

دولة رئيس المجلس

اذا اوجه الكلام للمجلس الكريم في ضوء اراء اللجنة واداء الحكومة اري انه ليس هنالك خلاف على ان تبدأ بدراسة مشروع القانون واي رأي

من الاخوة الذين يرغبون الكلام عند النقطة التي كنا نتحدث عنها ايضاً تتاح لهم الفرصة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور الزين

الدكتور محمد عضوب الزين

برأيي أنا مع تحديد الاجور لجميع اصحاب النقابات على سبيل المثال نقابة الاطباء والصيدلة والاسنان بالتعاون مع وزارة الصحة ، لماذا لا يطبق هذا مع نقابة المهندسين والمحامين ، هذا لو ان هذا النظام يطبق على جميع النقابات .

دولة رئيس المجلس

مشروع القانون ونأني لتوصية اللجنة بعدم قراءة المادة الاساسية لأن كل مادة عليها قراءة تطرح كل رأي وملاحظة حسب النظام الداخلي .

السيد المقرر

مشروع قانون مؤقت () لسنة ١٩٧٩

قانون بمعدل لقانون الصحة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع

القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ المشار اليه

ليمالي بالقانون الاصيل وتعديلاته

تقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره

في الجريدة الرسمية

دولة رئيس المجلس

المادة (١) الكلي موافق عليها ، احمد بك



دولة رئيس المجلس ..
دولة رئيس الوزراء

ياسيني دائماً تنعرض في هذه المادة لنقطة
الجريدة الرسمية تصدر في أول الشهر لكنها لاتصل
لا في العاشر منه لانه لا توجد اعتباراً من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية لابد ان يكون اثره ، القوانين
في في هذا النوع في الواقع يجبان يعطى فيها
الرأي حتى يأخذ الناس خبر فيها لانا نقوم بتحديد
شيء ما يعني ، اننا نقوم في عمل ، اذا قلنا من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية بعض الاحيان الجريدة
الرسمية لاتخرج من المطبعة الابد ١٠ / الشهر وعمل
فيها من تاريخ ١ / الشهر ، لذلك فانا نجد اشكالات
في بعض الاحيان يعني نسترجع من الأطباء الذين
أخطأ زيادة مثلالو حادثاً الاجور من بداية الشهر
يعطى لمل هذه القوانين التي تحتاج الى الاجراءات
فترة من تاريخ معين على الال لكي يعمل فيه بالقانون
عشرة ايام خمسة عشر يوماً بحسب ماوردى المجلس
لكن ليس من تاريخ صدوره لان عليه اجراء

السيد عبدالله الريماوي

انا اريد ان اقصد الاخ احمد الطراونه مجرد اختلاطه مع الرئيس ، الحقيقة الذي طرحه الاخ احمدواضح لصحيح هذا القانون سوف يطبق تطبيقه فعلا على

على الاقل ، الاطباء الذين سيطلبون يحتاجون الى الجراحات واعلانات يضعوها على المداخل وما الى ذلك ، اعطاء فترة شهر من تاريخ نشر الجريدة الرسمية لي بآخر التنفيذ مدته قصيرة ، ولانه نحن دائما نمرات كثيرة اراء الاخ ابو هشام نعارضها هذه المسرة سنناقش عليها

دولة الرئيس .

لأول مرة الاستاذ عبدالله لايعارض ابوهشام
لأن الموضوع اذا قرأت النصوص بعلمنا وجئنا
بوجوب العمل في هذا القانون بعد فترة معينة من
نشره في الجريدة الرسمية .
دولة رئيس المجلس
الحاج بلير

ياسيني ارجو اذا كان الامر كذلك تأخير
هذه المادة لنهاية الدراسة .

السيد المقور .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٥٧) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥٧ :

١ - ١ - تأليف لجنة تسمى (لجنة تحديد الاجور الطبية) ويكون من اختصاصها تحديد اجور الاطباء وجميع تكاليف الخدمات الطبية بما في ذلك الفحص الشعاعية والخدمات المخبرية وغيرها وقرارات الاقامة في المستشفيات باستثناء اسعار الادوية .

قرى اللجنة شطب كلمة تحديد، هنالك
اقترح، اقرأ كل التراح

المادة ٢ فقره أ- تشطب كلمة تحثيد:

لتصبح لجنة الاجور الطبية بدل لجنة تحديد الاجور
الطبية لكي ترتفع بمستوى الطب عن تحثيد قطع
السيارات لكي تكون فنيا اكثر (وهنا) ينقصر الأعضاء
بالضحك

الاستاذ شقير .

ياسيدي اذا كان فريد ان تكون القيمين لمهمة
هذه اللجنة ومهمة هذا القانون ان توجد صيغ
تحدد بموجبها الاجور والانتعاب والتمريض التي
يتقاضاها العاملون في الخدمات الطبية لعل المختلف
أصعبها . فسطب هذه العبارة لو كان يؤدي غرضاً
إيجابياً لكنت معه فزاً . اما الاخ الدكتور مونسق
لم يقدم باسم اللجنة اي تبرير كان لسطب عبارة
هو مقصودة في ذاتها وفي فلسفة القانون موضوع البحث.

هو اقتراح ذوقى لأعرف رأي القانون.

السيد احمد الطراونه

برأى انه سواء وضعت كلمة: **تَحْلِيد** ام لم
توضع فتعني لتعين الاجور فوضعها بهذا الشكل كما
تفضل المقدور الكريم من ان تضعها لجنة الاجور الطبية
حجج لو حلفنا كلمة **تَحْلِيد** لانهم المعلنين ابداً .

دولة الرئيس

يجب ان يكون للجنة وظيفة ، هذه اللجنة من

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1033-1037.

五

الأطباء أنفسهم وليست في وزارة التمرين، المفروض ان القانون يتسجم معها .

دولة رئيس المجلس
الاستاذ عبدالله .

السيد عبدالله الريماوي

الواقع بيان الصلاحية ليس من الضروري أن يظهر في الأمر وهذا منهاج في الصياغات القانونية نحن نسمي اللجنة كما يراد لها من ناحية لفظية ثم نحدد صلاحياتها في نص قانوني ولذلك أنا مع اللجنة ومن أجل ان تبقى الصيغة كما افترضت اللجنة دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على توجيه اللجنة بشطب كلمة تحديد وجعلها لجنة الاجور الطبية .

يلجس

الجميع موافقون .

السيد المقرر

٢ - لا تنطبق احكام البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة على الخدمات الطبية الرسمية ومستشفيات القطاع العام .

٣ - تشكل لجنة تحديد الاجور الطبية على النحو التالي :

رئيساً :
نقيب الأطباء : نائباً للرئيس :

للاشارة الى ان اطباء وزارة الصحة لا تقل ممارسة اي منهم للمهنة عن عشر سنوات يمينهم وزير الصحة ثلاثة اطباء من اعضاء نقابة الأطباء يمينهم مجلس النقابة .

اعضاء :

صارت على النحو التالي :

تشكل لجنة الاجور الطبية على النحو التالي :

وزير الصحة : رئيساً
نقيب الأطباء : نائباً للرئيس :

طبيبان من وزارة الصحة لا تقل ممارسة اي منهم عن عشر سنوات يمينهم وزير الصحة طبيباً من اعضاء نقابة الأطباء لا تقل ممارسة اي منهم عن عشر سنوات يمينهم مجلس النقابة

طبيب من الخدمات الطبية الملكية لا تقل ممارسته للمهنة عن عشر سنوات يمينه مدير الخدمات الطبية طبيب من مستشفى الجامعة الاردنية لا تقل ممارسته للمهنة عن عشر سنوات يمينه رئيس الجامعة طبيب يمتلك مستشفى خاص لا تقل ممارسته للمهنة عن عشر سنوات يمينه مجلس الوزراء

دولة رئيس المجلس

السيدة نائلة



السيدة نائلة الرشيدان

قبل التعليق حول تشكيل لجنة تحديد الاجور الطبية لود ان اقترح ابقاء النص كما ورد من الحكومة كما اقره المجلس الصحي العالي ولكن اذا كان لابد من اشتراك طبيب من الخدمات الطبية الملكية وطبيب من مستشفى الجامعة ، اذا كان لابد من ذلك للاستفادة من خبراتهم فلا ضرورة لان يمين رئيس الوزراء طبيب يمتلك مستشفى خاص وتكون صلاحية مجلس الوزراء بتعيين عضو واحد في اللجنة بينما وزير الصحة له صلاحية تعيين عضوين ولقب الأطباء له صلاحية تعيين عضوين آخرين ويمكننا تلاق في ذلك بأن نترك لنقيب الأطباء بأن يكون احد الأطباء الذين يمينهم هو يمتلك مستشفى خاص .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

لرجو أن أوضح انه لاعلاقة لتحديد الاجور وتوزيع الخدمات لهذا الموضوع لأنه مبدأ تنظيمي ولا يعرف شي كذلك مستشفى الجامعة ليس له علاقة وليس له خبرة في هذا الموضوع هو ان اللجنة قادرة وتستطيع ان تستوعب جميع هذه الأمور انا اقترح أن تبقى كما وردت او كما اتفق عليه بين وزارة الصحة والنقابة لأنه باعتقادنا هذا درس في مجلس الصحة العالي فزبد ان نحاسب ايضاً على الثقة بين النقابة ووزارة الصحة ، لانهم اناس غير مؤهلين بطبيعة عملهم لتحديد اجور القطاع الخاص من اكفاء الناس بتحديد اجور القطاع الخاص هم نقابة الأطباء وشكراً .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

اطباء وزارة الصحة اقل معرفة بالاجور التي يتقاضاها اطباء القطاع الخاص والخدمات الطبية مستشفى الجامعة يتقاضى اجور، ممثل عن مستشفى الجامعة عنده المعرفة ، اربعة اطباء من وزارة الصحة واربعة اطباء من القطاع الخاص ، يجب ان نفكر في لجنة تحديد الاجور الى ٢٠ سنة قادمة نطلع نطلع اوسع .

دولة رئيس المجلس

شكراً سعادة المقرر - الدكتور كارلوس .

الدكتور كارلوس دعمس

اذا كان الهدف من وضع مثل هذه اللجنة هم ايجاد نوع من الفكرة عن تكلفة السرير وماهي الاجور التي يجب ان تستوفي عن هذا السرير بالطبع هذا يتطلب اخصائين من جميع الفروع مثلاً اذا فكرنا صحيحاً ، لا نريد ان ندخل في موضوع اخر مثلاً (Medical Economist) أو اخصائي طبي في النهاية الاقتصادية أهم من أي واحد من الذين ذكرناهم في هذه اللجنة هذا الذي يقرر تماماً كم تكلف هذه الأسرة وكلفة العناية بالمريض في المستشفى - اذا كان تأتي عن هذه اللجنة دراسة مستفيضة عن تكلفة الاسر وكم يكلف المريض كل عملية وكل مرض ، اذا وصلنا في خلال سنتين الى هذه الدراسة هذا يكون للجنة قدمت خدمة كبيرة للبلد ولجميع القطاعات نرجع للموضوع وهي اللجنة

دولة رئيس الوزراء قال : انه لا يوجد شئ سهل بين الجهات فهذا شئ مقبول وصحيح المهم هو المستقبل انك تريد اشخاص يظهروا معنى اجور سرير او اجور طبيب في القطاع الخاص كما قال المقرر اناس الذين يفهمون في هذا الموضوع موزعين على القطاعات

لجنة تحديد الاجور

الاربعة : القطاع الخاص اللين بهمهم الأمر والمفروض اي شخص يمثل القطاع الخاص باللجنة مفروض أن يكون لديه مسؤولية عامة أيضاً تقسم الشيء ينطبق على الجامعة الاردنية عند اجور تستوعب فكرة السرير الخاص اكثر من المستشفيات الحكومية التي لا توجد بها اسرة خاصة ، الاجور بالخدمات الطبية يستوعبها التطورات التي تحدث في الطب بما فيه شراء الاجهزة الحديثة وتكلفتها وماذا نفي هذه عندما تكون المستشفيات غير مستودة ، لذلك لدي اقتراح معدل لاقتراح اللجنة فاقتراح أن تكون اللجنة مكونة من ثمانية أعضاء فقط وان يكون وزير الصحة هو رئيس اللجنة وان يكون له الصوت المرجح أيضاً ان يكون هناك فقط طبيب من وزارة الصحة يعينه وزير الصحة ان يكون طبيب من الجامعة وان يكون طبيب من القوات المسلحة ، بالنسبة لطبيب من القطاع الخاص ان يكون هناك طبيب وهو نائب الرئيس وطبيب من القطاع الخاص تعينه نقابة الأطباء يمثل جمعيات الاختصاص ، وطبيب من القطاع الخاص أيضاً يجب ان يكون من القطاع الخاص لان النقابة تحتوي على القطاع العام والقطاع الخاص عن جمعية الطب العام يعينه مجلس النقابة وطبيب يمثل المستشفيات يعين من لجنة المستشفيات ، هذا اقتراح معدل

دولة رئيس المجلس

الدكتور الزين

الدكتور محمد عضوبيا : الزين

ان هذا الاول هو ان يخرج هذا القانون في فترة وجيزة ، فكلمنا ازداد عبد الأطباء يكون ذلك أسرع الطبيب الجراح اذا جرى عملية الرائدة يأخذ اربعين ديناراً وهو بسيط بينما طبيب التجميل يأخذ

عمية صغيرة ٢٠٠ دينار ، يزلي في مستشفيات وزارة الصحة بدناوين ونصف ونقول فلما كثير وفعلوا لو وجدت لدى الدولة امكانيات فهنا كثير انما تعرف الكل منا امكانيات الدولة ، لكن الانا كما الاخوان يريون ان يضعوا قيود تكيل فيها للمرضى ستة قادمة ، الفرقة بعشرين دينار تبقى بعشرين ديناراً ، الواقع نريد اولاً واخيراً حماية الدولة لان حماية الدولة ليس فقط في العلاج في كثير من مشاكلنا والتي بدورها الدولة مسؤولة عنها ، الموضوع هذا حتى في المواطنين الذين لديهم نخرة ان يكون من هذه اللجنة حتى يكون عند هؤلاء الذين يدفعوا (المجني عليهم) نريد واحداً يمثلهم .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الزوايدة

السيد شفيق الزوايدة

شكراً دولة الرئيس ، انا اقتراح ، ان هذا القانون يتعامل مع اثنين ، الأطباء ، القطاع الخاص والمستشفيات والفئة الثانية هي المواطن وتحديد الاجور اللجنة هذه كلها اطباء مع احتراامي للأطباء ، انما قد يكون هناك شمول بالاتحاد تجاه تحديد الاجور (وان شاء الله سوف لا يكون هذا الاتحاد) ان اقترح ان نشارك المواطن في هذه اللجنة او باشرائه ومزي شخص او شخصان سواً من وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية يعني تعاد صيغة تشكيل اللجنة بحيث يشارك المواطن فيها وشكراً

دولة رئيس المجلس

الدكتور ربيع

الدكتور محمد احمد ربيع

الواقع ان اللجنة التزويية عندما نظرت في هذا الموضوع ومشاركة المدينة الطبية ومستشفى الجامعة

الاردنية قالت ان هذين الصرحين العظيمين في بلدنا يجب ان لا يخلوا على المواطن اوعلى فئة الاطباء في ادائهما الخدمة النيرة بنفس الوقت ، وعلى ذلك فان هذا الامر الذي يخدم بهذين الصرحين العظيمين ليسوا بعبء على المواطن لذلك فعندما يقررون فانهم يعرفون الحاجة للماسة ومع ذلك فاني اثني على رأي الاخ الزوايدة بأن يكون احد المواطنين في هذه اللجنة .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

انا اوافق على ما اوردته اللجنة وان يكون القطاع العام اكثر من القطاع الخاص لا لأن القطاع العام اكثر معرفة ولكن اريد ان ابعث للقطاع الخاص عن الشبهة لان القطاع العام الاصل ان الحكومة او وزارة الصحة ليس لها غرض عندما تضع الاجور او تعينها لانها في الاصل وضعت للخدمة انما اذا كانت الاكثريه من القطاع الخاص هنا تأتي الشبهة لان القائمة تعود على هؤلاء الاشخاص ولذلك ما وضعت اللجنة الاجتماعية هو في حله وأنا اؤيد هذا الرأي وأرى ان يكون القطاع العام اكثر في هذه اللجنة لكي تبعد الشبهة عن القطاع الخاص لانه التزم منفعته الشخصية واقدم اقتراح آخر انه جرى حوله نقاش كافي اذا رأى المجلس ان نختتم النقاش حول هذه النقطة وان نصوت على قرار اللجنة فيما اذا كان المجلس يقبل او لا يقبل .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

أعود وأكرر ان اقحام الخدمات الطبية لاجور وخاصة ليس لها علاقة بتحديد الاجور اعود وأكرر ان اطباء الخدمات الطبية في القوات المسلحة

ليس لهم علاقة بتحديد الاجور هذه اوامر تصدر من القيادة بتحديد الاجور ، مستشفى الجامعة يقرر اجوره مجلس الامناء انظر للموضوع ان هناك قطاعين الصحة وقطاع نقابة اطباء وزارة الصحة مسؤولة عن صحة عامة وكذلك القطاع الخاص ، القطاع الخاص يوجد لديه مستشفيات وكل الخدمات الاخرى هي قطاع عام اساس القطاع العام هو وزارة الصحة كذلك نقابة الاطباء ايضاً هذه اللجنة لم تدخل في التفاصيل وتشكيل لجان فنية لا تستطيع ان تحشر جميع المجموع الفنية في لجنة واحدة تحدد الاجور .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك الريماوي

السيد عبدالله الريماوي

الواقع الذي يحسم هذا النقاش هو ان نعود لهدف القانون ، هدف القانون وبوضوح صيغة من صيغ تدخل الدولة في النشاط الخاص ، هذا التدخل أصبح في هذا العصر امراً مطلوباً وواجباً الدولة تتدخل مثلاً في قطاع التموين ، في قسم كبير ضد هذا التدخل ، المصلحة تقضي في هذا التدخل وبأن لا يؤخذ بعين الاعتبار اطلاقاً كل اعتراض عليه رغم القطاع الخاص وفلسفة القطاع الخاص ، وأنا مع الدكتور الزين الذي قال : نتمنى ان هذا التدخل بهذه الروح لا ينحصر بنقابة الأطباء وإنما لابد من تمتد إلى النقابات الاخرى ، ايضاً ضماناً لنفسها ، اذا كان الامر كذلك ما هي طبيعة اللجنة ، اللجنة اولا ليست لجنة فنية ويمكنها ان تستفيد في لجان فنية تكونها وتستعين فيها ، فهذه اللجنة بطبيعتها ليست لجنة فنية ، الامر التالي هي كلجنة سياسة اجتماعية فيها معنى السياسة الاجتماعية في بعد تحديد اللجنة لذلك تكون اللجنة يجب ان يحقق امرين الاول ان يعبر عن تدخل

الوظيفة وغداً في العيادات، لذلك لا بد من وجود ممثلين إداريين كمحافظ أو كمندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية على الأقل يعطي الصورة عن الوضع الاقتصادي، لذلك اقترح وجود محافظ في هذه اللجنة ووجود مندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية.

دولة رئيس المجلس

السيد بندر

السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس، الحقيقة لأرى ضرورة لتمثيل القطاع الخاص بصفته هو الداخل، ولكني أرى الدولة هي التي تمثل الجماعة أي القطاع الخاص ولذلك تعتبر الدولة في هذا الموضوع حيادية والتمثيل من الدولة وإن يكون التوزيع في العدد من القطاع العام أفضل وشكراً.

دولة رئيس المجلس

الدكتور ملحم

الدكتور زهير ملحم

شكراً سيدي، من النقاش الذي اسمعه في فكرتين بالنسبة لهذا القانون: الفكرة أنه، هل لجنة ستعمل في المستقبل بالاستعانة بخبراء وفنيين، الخ في تحديد التطبيب في البلد وهذا بخير موجود ولا فائدة إطلاقاً في أي مادة من مواد هذا القانون وأرجو من الإخوان الذين استمعوا ذلك أن يعلّموني عنه. والشئ الآخر - لفهم الآخر هو أن هذه فعلاً لجنة فنية ودليل ذلك أن أكثرهم أطباء محليين من وزارة الصحة وتقابة الأطباء لم يحضروا اختصائهم، في الاقتصاد ولا في الإسكان ولا من التكوين... الخ. الثاني رأيي أن هذه لجنة ستقوم بعمل جدول بأجور التطبيب: الأطباء والمختبرات والمستشفيات، وهذا ينصوص في أحد المواد التي الثاني أنا أشكر دولة الرئيس

الحكومة من خلال لجان القطاع الخاص، القطاع العام في العدد، وثانياً ليس من الضروري أن تمثل فيها أنواع الاختصاصات المختلفة، أنا ضد تمثيل القوات المسلحة في هذه العملية ليس لأنه غير الممكن أن يعطوا رأي، ولكن لأن الموضوع له ملائسات ثالثاً - أيضاً أنا مع الذي طلب (الأخ الذي طلب) أن يكون في اللجنة شخص ليس من الضروري أن يكون طبيباً، هذه اللجنة أو أي لجنة مماثلة قد تكون في المستقبل مثل هذا الهدف ليست لجنة فنية وليست لجنة مختصين بمقدار ما هي لجنة تعبر عن تدخل القطاع العام بعدد راجح وإضافة أناس قادرين أن يسهموا في السياسة، على هذه الأسس يمكن أن يوضع التكوين وليس لدي اقتراح محدد.

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

ياسيدي الحقيقة ما تفضل به عبدالله بك وأرد أنا مع أرجحية أو زيادة عدد ممثلي القطاع العام في هذه اللجنة، نحن نريد أن نحمي المريض - ثانياً أنا ضد فكرة ادخال ممثل عن القوات المسلحة في هذه اللجنة لأن لها ظروفها الخاصة ومعاملاتها الخاصة ولهذا أقترح أن يعاد إلى هذا المبدأ ونضيفه صياغة نهائية.

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك الشريدة

السيد عبد المجيد الشريدة

ليس القطاع العسكري الأصح استعداده، إنما يبقى هنالك من يمثل المواطن المريض الذي يذهب للأطباء، وزارة الصحة لديها أطباء وعندهم تقدير صحيح، وإنما أطباء وزارة الصحة اليوم في

كارلوس كلما اجتمعت المجموعة متكاملة من الجامعة الأردنية كؤسسة علمية والخدمات الطبية وإيضاً وزارة الصحة والقطاع العام والمستشفيات لابد أن يكون القرار جماعي ويخدم المواطنين جميعهم.

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان أرتيمه

ياسيدي منذ الصباح ونحن نتكلم عن الخدمات الطبية، الحكومة تقوم بمعالجة أكبر قطاع ممكن من المواطنين فكلنا نطلب الكثير من الخدمات من الحكومة وهذا قدرها وواجبها جئنا الآن النقطة معينة حول موضوع الأطباء أو اللجان وجدنا الأخ كارلوس يقول أنه يريد أربعة من القطاع الخاص وأربعة من القطاع العام، الواقع نحن بحاجة إلى حماية الدولة من الأطباء انفسهم، لماذا ٢ طالما أن مواطننا يأخذ معاملة كاملة مع السرور.

دولة رئيس المجلس

هذه لجنة دولة الرئيس لوضع سياسة وليست لوضع فنيين، هم يضعون جهاز الأجر ويستشيروا كل أهل الخبرة الاقتصادية والفنية.

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

لجنة طبية الأول

عدم ورود النص على اللجان الفنية هذا لا يعني عدم تشكيلها في الواقع مستشفى الجامعة الاردنية مستشفى تربية طرابلس كليات الطب وليس تجاري يعرف الاجور الحقيقية وهو يأخذ معونة من الدولة مبلغ ٢٠ مليون دينار القضية انه مستشفى تعليمي هذا المبلغ الصحيح الذي اقترحه الاخوان ارى عدم تحديد الاجور في واقعها ، اذا اخذنا مثال مستشفى الجامعة وهو مستشفى تعليمي الذي يعلم عدد كذا طبيب لا تنظر الى الاجور الفعلية القصد ليس تحديد الاجور وارجو ان انبه المجلس الكريم لهذه النقطة النقابة هي نقابة منتخبه وانتخبوها الاطباء النقابة كانت متعاونة لصالح المجتمع وصالح المواطن يجب ان تملأ هذه النقابة التي تتعاون لصالح المجتمع وصالح المواطن في هذا الموضوع ان يدخل المحافظ ووزير الصحة ماذا يعملوا انه يمثل هؤلاء المواطنين اعود واقول كما وردت من النقابة والحكومة وتطرح للتصويت .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام .

السيد احمد الطراونة

اذا كانت النية متجهين الى ان لا يكون من الخدمات الطبية فهناك اقتراح وسط وبعض الاخوان طلبوا ان يكون من غير الاطباء فانا اقترح ان نستبدل طبيب الخدمات الطبية بأحد اعضاء مجلس الهلال الاحمر عن ان لا يكون طبيب . هنا يصبح العدد ١٠٠ ونفس الوقت اثنا بشخص يمثل منا زغيب الاجران ان يكون مثل القطاع الخاص من غير الاطباء لاطباء اقررت ان هذا الموضوع هم الهلال الاحمر

ياسيدي القضية صارت سياسة مثلما قال الاخ عبد الله الريماوي ، هنا هذه لجنة سياسة وليست لجنة تحديد اجور ، هذه تضع السياسة قد تستعين في عشرين لجنة يعني هنا نحن نعين لجنة لوضع سياسة اجور المعالجة واجور الاطباء ، ولذلك المفروض ان تكون من النوع الذي يستطيع ان يعطي قرارات .

دولة رئيس المجلس

الدكتور القسوس .

الدكتور عيسى القسوس

شكراً دولة الرئيس ، المسؤول عن الاطباء وجميع الاطباء في المملكة هي النقابة بالدرجة الاولى وهنا شيء واضح في جميع انظمة النقابات في العالم وموجودة هنا في القانون ولذلك نحن نتردد بنوعين وزارة الصحة ونقابة الاطباء وزارة الصحة هي تنتخب من تراهم ملائمين والنقابة ايضاً تنتخب من تراهم ملائمين ، سوف لا تنتخب من اختصاص واحد سوف تقسم بتوسيع الاختصاصات بحيث يكونوا ملائمين لهذه اللجنة ولذلك انا مع الصيغة كما وردت من الحكومة .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك . واخر المتكلمين

السيد سلمان القضاء

ما اريد ان اقول ان البحث أخذ حقه ، جميعنا مع ارجحية تمثلي الحكومة . ثانياً النص الذي اعطته الحكومة في المشروع نص وارده اذا اردنا ان نجعل من عطاء اللجنة - لعمليات التصويت ، دعنا نترك للحكومة ، لوزير الصحة او لمجلس الوزراء ان يعين شخص - من ذوي الخبرة او وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ، هذا وهكذا

دولة رئيس المجلس

نقيب الصيادلة .

السيد امين شقير

سيد الرئيس في الواقع محاكمة هذا الموضوع على افتراض ، ان هنالك تناقضا بين مواقف النقابات ومصالح المجتمع افتراض لا يقوم على اساس ، ذلك ان الدور الذي لعبته النقابات المهنية بشكل عام في خلق المسؤولية وروح المسؤولية في اواسط جميع القوانين ، الواقع ان النقابات تعاونت في كل المراحل لخلق صيغ قريبة من المثالية وموافقة وسليمة وفي خاتمة هذا المجتمع لذلك كان طبيعي ان تكون صاحبة قول اساسي وزبني في كل القضايا التي تهتمها وتهم المجتمع . من الاقتراح المقدم من الحكومة في الاساس هذا التوازن قائم مع الارجحية لصالح القطاع العام مثلاً برئيس اللجنة الذي هو وزير الصحة وهو المسؤول عن حماية هذا المجتمع في هذا القطاع بالذات وبصورة خاصة احب ان انوه بأن ممارسة وزارة الصحة لدورها في قضية الادوية هو مثال جيد على حرص الدولة على حماية المجتمع ومصالحه في كل التفاصيل الصغيرة والكبيرة ، فارجو من الاخوان ان لا يخافوا وان لا يشعروا بالقلق من ممارسة الدولة لهذا الدور فهو دور ايجابي وفيه حماية المجتمع والمواطن وشكراً

دولة رئيس المجلس

نعود للاقتراح الذي اقترحه اكثر من عضو وثني عليه بانه اماننا الضميمة الاساسية التي نجاءنا بمشروع القانون ، وامامنا رغبة اللجنة المتباعد فنيلاً على القوائم المبلغة ، ويمثّل الجامعة الاردنية للاسباب الواضحة التي عرضت ، وهناك اكثر من اقتراح اجدهم ان يكون للمواطنين ممثلين في اللجنة

السيد شفيق زوايده

اقتراح محمد سيدي ، انا اقترح ان تكون اللجنة وزير الصحة ، نقيب الاطباء ، طبيباً من وزارة الصحة بخبرة عشر سنوات ، طبيباً من نقابة الاطباء ، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ووكيل وزارة العمل ، نفس العدد الذي جاء من الحكومة ماعدا اخذنا طبيباً وغيرناهم بوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ، والعمل ، اقتراح محمد .

السيد عبدالله الريماوي

دولة الرئيس ، اخر تعديل جدير بالتصويت عليه وفق النظام هو اقتراح الاخ زوايده .

السيد شفيق الزوايده

وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

السيد عبدالله الريماوي

بادولة الرئيس ، حتى تسير بعض الامور هل للحكومة اعتراض على اقتراح الاخ الزوايده .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

انا ذكرت اكثر من مرة انه كما قدم من الحكومة

دولة رئيس المجلس اوقف النقاش وجاء اقتراح وثني

عليه ، انا باعتقادي صار تنبؤات كثيرة في هذا

الموضوع ، نعود الى ما قبل اللجنة ليصوت عليه من

ثم اذا نجح كان به واذا لم ينجح يعاد التصويت ،

الاقتراحات التي قلنا اننا نريد اقتراح المقرر من اربع

اقتراحات ثم يجرى التصويت عليها ، لو وقف النقاش

قبل الاقتراح ، لا يجرد وقت النقاش بانها كلمة

الاستاذ امين شقير ، لا بد من ان يكون

دولة رئيس المجلس
السيدة نائلة .

السيدة نائلة الرشدان

ياسيدي انا كنت قد اقترحت ان يبقى كما ورد في المجلس الصحي العالي او من الحكومة ولكن الاخ زوايده اقترح اضافة شخص من الناس وثني على هذا هذا الاقتراح قبل كلام الاخ امين شقير .

الدكتور محمد عضوب الزين

نقطة نظام دولة الرئيس : بالنسبة للخدمات الطبية هم ليسوا اعضاء في نقابة الاطباء والاقتراح المقدم ثلاثة من وزارة الصحة وثلاثة من نقابة الاطباء وعضو واحد من اتحاد الجمعيات الخيرية .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك .

السيد عبدالله الريماوي

نقطة نظام ، لا يعتبر المجلس انه قد اوقف النقاش الا اذا صوت على عملية توقيف النقاش وبالتالي ما بناء دولة الرئيس على ان رئيس المجلس قال ينتهي النقاش بعد حديث العضو فلان غير وارد ويكون اخر تعديل من المقترحات هو جدير بالتصويت فله يأتي بعده الذي سبقه وهكذا ، اخر تعديل الذي اقترحه الاستاذ الزوايده .

السيد شفيق الزوايده

اللجنة مكونة من وزير الصحة رئيساً وقيس الاطباء نائباً ، طبيبان من وزارة الصحة بخبرة عشر سنوات ، لا تقل عن عشر سنوات كما جاء في قانون الحكومة ، طبيبان من نقابة الاطباء بعينهم القابلية بخبرة لا تقل ايضاً عن عشر سنوات ، وكيل وزارة العمل ، مدير دائرة الشؤون الاجتماعية .

دولة رئيس المجلس
سامي بك .

السيد سامي حسن منصور

ياسيدي انا اقترح ان يكون ممثل عن نقابات العمل لديه عيادات ويعالج ٧٠ - ٨٠ الف عامل وهو اكبر قطاع ، وزير العمل او وكيل وزارة العمل هذا حكومة ، اتحاد نقابات العمال يمثل فئة كبيرة وهؤلاء هم المتضررين من الغلاء والرخص وعملهم عيادات طبية ايضاً .

دولة رئيس المجلس

لدينا اقتراح الاخ الزوايده من يشي على اقتراحه .

المجلس

ثني عليه .

دولة رئيس المجلس

من يؤيده ؟

لم يتجح الاقتراح وشكراً .

هنالك اقتراح من السيد سامي حسن منصور من يشي عليه

السيد عبدالله الريماوي

أنا اثني عليه .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك الريماوي يشي عليه ، من يؤيده

دولة رئيس المجلس

لم يتجح الاقتراح .

الدكتور محمد عضوب الزين .

ياسيدي في اقتراح اخر على اساس ان وزير الصحة هو الرئيس وقيس الاطباء ، اثنان من وزارة الصحة وثلاثة من النقابة وعضو من اتحاد الجمعيات الخيرية .

دولة رئيس المجلس

من يشي على الجمعيات الخيرية ، ومن يؤيد لم يتجح الاقتراح . الدكتور كارلوس .

الدكتور كارلوس دعمس

اقتراحي : وزير الصحة ، طبيب من وزارة الصحة ، طبيب من الجامعة ، طبيب من القوات المسلحة ، الا اذا قانونياً استبعدوا .

دولة رئيس المجلس

استبعد والان هذا الموضوع سيستبعد لانه يضمن في توصية اللجنة ، القوات المسلحة والجامعة الاردنية . اللجنة الاجتماعية .

السيد المقرر

توصية اللجنة ، تشكل لجنة الاجور الطبية على النحو التالي ، وزير الصحة رئيساً ، قيس الاطباء نائباً للرئيس ، طبيبان من وزارة الصحة لا تقل مزاولة كل واحد منهما للمهنة عن عشر سنوات ، بينهما كل واحد منهما للمهنة عن عشر سنوات يعينهما وزير الصحة ، طبيبان من نقابة الاطباء لا تقل مزاولة مجلس النقابة ، طبيب من الخدمات الطبية الملكية لا تقل مزاولة للمهنة عن عشر سنوات يعينه مدير الخدمات الطبية ، طبيب من مستشفى الجامعة يعينه الادلية لا تقل ممارسة للمهنة عن عشر سنوات يعينه رئيس الجامعة ، طبيب يمتلك مستشفى خاص لا تقل مزاولة للمهنة عن عشر سنوات يعينه رئيس مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

من يؤيد توصية اللجنة ؟
لم يتجح ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على المشروع الاساسي .
ارجو قراءة مشروع الحكومة

٣ - تشكل (لجنة تحديد الاجور الطبية)

على النحو التالي :

وزير الصحة رئيساً

قيس الاطباء نائباً للرئيس

ثلاثة من اطباء وزارة الصحة

لا تقل ممارسة اي منهم للمهنة اعضاء

عن عشر سنوات يعينهم وزير الصحة

ثلاثة اطباء من اعضاء نقابة الاطباء يعينهم مجلس

النقابة

دولة رئيس المجلس

ابر عصام .

السيد محمد علي بلور

ياسيدي الحقيقة فقط استبدال الثلاثة اطباء من وزارة الصحة بثلاثة تعينهم الحكومة ينسبهم وزير الصحة . يمكن مجلس الوزراء يعينهم اما من الاطباء او غير الاطباء .

دولة رئيس المجلس

مشروع الحكومة كما ناله المقرر مطروح للتصويت

من يوافق ، يرفع يده

السيد الامين العام

٣٢ - ٤٩

دولة رئيس المجلس

٣٢ من ٤٩ يتجح ، الذي يليه

لجنة تحديد الاجور

٤ - عند تحديد اجور اطباء الاسنان وتكاليف

الخدمات السنية تشكل اللجنة على النحو التالي :-

وزير الصحة
نقيب اطباء الاسنان
ثلاثة من اطباء الاسنان في وزارة
الصحة لا تقل ممارسة اي منهم للمهنة اعضاء
عن خمس سنوات يعينهم وزير الصحة
ثلاثة اطباء اسنان من اعضاء نقابة اطباء الاسنان
يعينهم مجلس النقابة .
المجلس

نوافق على النص كما جاء من الحكومة .

دولة رئيس المجلس

الموافقة على النص كما جاء من الحكومة الفقرة هـ -

السيد المقرر

٥ - ينضم للجنة عند تحديد اجور الخدمات
الخيرية مدير مختبرات وزارة الصحة ومدير احد
المختبرات الخاصة يعينه وزير الصحة .

اللجنة اضافت كلمة المعنية ، ينضم للجنة المعنية .

دولة رئيس المجلس

موافقين على هذا التعديل

المجلس

موافقين

ب - ١ - تجتمع اللجنة بدعوة من

الرئيس او نائبه ويكون النصاب القانوني بحضور ستة

اعضاء من بينهم الرئيس او نائبه وتصدر القرارات

بالاجماع او اكثرية الحاضرين وتعتبر هذه القرارات

قطعية غير قابلة للطعن امام اي جهة ادارية او قضائية .

دولة رئيس المجلس

معالي كمال بك

السيد كمال الدجاني

لاداعي اجلبية ادارية .

السيد المقرر

اصبحت كالشكل التالي تجتمع اللجنة
المعينة بدعوة من الرئيس او نائبه ويكون النصاب
القانوني بحضور سبعة اعضاء من بينهم الرئيس او
نائبه وتصدر القرارات بالاجماع او اكثرية
الحاضرين (ويكون العضو المرحج سبعة اعضاء) .

دولة رئيس المجلس

ابو عصام

السيد محمد علي بدير

ياسيدي لا اعرف ، اولا يقول النصاب سبعة
كم عدد اللجنة ككل ، اذا كان العدد سبعة فخمسة
يكفي ، ثمانية اكثريتها يكفي خمسة اذا كانت
سبعة فليس من الممكن ان تجتمع .

دولة رئيس المجلس

مارأي المجلس في ذلك

بالمجلس

سنة اعضاء

دولة رئيس المجلس

موافقين وشكراً

أعد قراءة الفقرة بـ ١ -

السيد المقرر

تجتمع اللجنة المعنية بدعوة من الرئيس او
نائبه ويكون النصاب القانوني بحضور ستة اعضاء
من بينهم الرئيس او نائبه وتصدر القرارات بالاجماع
او اكثرية الحاضرين .

السيد محمد علي بدير

تشطب كلمة بالاجماع وتكون الاكثرية

دولة رئيس المجلس

هل يوافق القانونيين على هذا

السيد احمد الطراونه

نضع الاثنين اما بالاجماع والاكثرية او
الاكثرية لان الاجماع مفروغ منه .

دولة رئيس المجلس

الاكثرية هل انتم موافقين ؟

السيد عبدالله الريماوي

هل اسقطت عبارة التحصين ضد الطمن .

دولة رئيس المجلس

توصية اللجنة اسقطت فيها التحصين ضد

الطمن .

هل يوافق المجلس على ذلك .

المجلس

الجميع موافقون .

السيد امين شقير

اقترح اللجنة نص ضروري وارد في رأيي

وهو ان يكون لرئيس اللجنة صوت مرجح

عند تساوي الاصوات .

السيد المقرر

٢ - يعلن وزير الصحة قرار اللجنة بتحديد

الاجور وتكاليف الخدمات الطبية والاقامة في

المستشفيات وينشره في الجريدة الرسمية .

ويعلن نقيب الاطباء ونقيب اطباء الاسنان كل

حسب مجاله قرار اللجنة ويتولى ان يعممه على

الاطباء واطباء الاسنان

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه النقطة .

المجلس

الجميع موافقون

السيد المقرر

٣ - يتقيد الاطباء واطباء الاسنان واصحاب
المهن الطبية الاخرى بقرار اللجنة ولا يجوز لاي منهم
مخالفته وتعتبر مخالقات الاطباء واطباء الاسنان لذلك
مخالفة تأديبية تحال لمجالس التأديب المختصة بهم
وفق قوانين نقاباتهم اما الاخرون فتعتبر مخالقاتهم
لذلك مخالفة لهذا القانون وتحال للمحكمة المختصة .

دولة رئيس المجلس

توصية اللجنة .

السيد المقرر

طراً تغير فقط على كلمة واحدة شطب

الطبية .

دولة رئيس المجلس

السيدة نائلة

السيدة نائلة الرشيدان

لقد ورد في الاسباب الموجبة اصحاب المهن

الطبية المساعدة ، اتصور لو وجدت اصحاب

المهن الطبية المساعدة بدل المهن الاخرى حتى لا

ينصرف الذهن الى مهن اخرى غير الطبية ، اصحاب

المهن الطبية المساعدة كما وردت في الاسباب

الموجبة .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

لا اعتقد ان هنالك ضرورة لتقيدها بالمهن

الطبية ما الحاجة اذا كان المخالف صاحب مهنة ولكنه

غير طبيب

دولة رئيس المجلس

الدكتور كارلوس

الدكتور كارلوس دعمس
أعتقد كما جاء المهن الطبية ، اذا أردنا أن نزيد عليها نقول المساعدة الأخرى لأن هذا هو التعريف لها ، المهن الطبية المساعدة هي المختبرات ، الخ الهدف منها ليس المهن الأخرى بل المهن الطبية المساعدة الأخرى هذا الهدف .

السيد سلمان القضاء

ياسيني هذا القانون نفس قانون الصحة المقصود في ذلك الأطباء واصحاب المهن الأخرى والاشخاص الآخرين عندما يرتكبوا اية جريمة هؤلاء الآخرين من غير الأطباء يحالوا لمجلس التأديب واصحاب المهن اما غيرهم فيلعبوا الى المحكمة بنص قانون الصحة العامة يعاقبهم ويحدد مقدار الغرامة وأعتقد أن نص الحكومة واضح .

دولة رئيس المجلس

من الممكن ان يكون احد اصحاب المستشفيات غير طبيب فلا يشمل ذلك ، نشطب كلمة الطبية حتى تكون شاملة .

دولة رئيس المجلس

هل اتم موافقين .

المجلس

نعم موافقون .

دولة رئيس المجلس

كآل بك .

السيد كمال الدجاني

السؤال يقول مخالفة تأديبية بالنسبة للأطباء مخالفة جزائية يعني أن تعاقبه جزائياً واجد تعاقبه مخالفة تأديبية والثاني مخالفة جزائية .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الصحة .

السيد وزير الصحة

النقابات المهنية ليست مسؤولة عن اصحابها بل مسؤولة عن تنظيم المهن ولهذا السبب انشأت فيها مجالس تأديبية تتولى معاقبته كل من يخالف في ممارسة المهنة ، اذا كانت المخالفة ناشئة عن ممارسة مهنة هذا يحاكم امام محاكم خاصة في النقابات وتلك النقابات تملك من العقوبات حد الاعداد المهني لأن هذه المخالفة ناشئة عن ممارسة مهنتهم .

السيد محمد علي بدير

مخالفة القانون تذهب الى القضاء ولايجوز أن تذهب الى أي جهة خاصة ، لذلك فاذا خالفهم القانون فالقضاء هو الحكم وارى ان يحال الجميع الى القضاء .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

لايجوز احوالة المخالفون من اصحاب المهن الطبية الى القضاء لانه من المتفق عليه في جميع انحاء العالم أن مخالفة تحديد الأجور هو امر من اختصاص المجالس النيابية من النقابات فقط ولافضل الى حد الجرم العادي امام المحاكم ، ان القول باجاية اقتراح السيد ابو عصام يعني جر الأطباء الى المحاكم اليومية عن اجرام وغير اجرام ولذلك فارجو ان يبقى النص كما هو .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك .

السيد عبدالله الريماوي

بالنسبة للقسم الاول انا موافق ان يبقى احوالة

القانون ان هذا العمل يعتبر جريمة يعين القانون العقوبة ويعين المحكمة فطالما ان قانون الصحة العامة فيه هذه العقوبات لذلك اصبحت القضية حلولة ، ما في لزوم ان تعاد اذا كانت موجودة في قانون الصحة العامة لانه لا عقوبة بلا قانون .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر .

السيد المقرر

المادة ٧٩ - من قانون الصحة العامة : كل من يخالف هذا القانون أو أي قانون صادر بمقتضاه يعاقب بالحبس من اسبوع الى سنة او بغرامة من ١٠ دنانير الى ٢٠٠ دينار او بكلا العقوبتين .

دولة رئيس المجلس

السيد امين بك .

السيد امين شقير

تصحيحاً لما تفضل به الحاج محمد علي بدير فيما يتعلق بصلاحيات المجالس التأديبية بالنقابات المهنية في الواقع انها لا تقتصر في فعاليتها على المخالفات المسلكية العادية وانما تشمل ايضاً مخالفات لقانون المزاولة او قانون الصحة العامة او القوانين المرعية في البلد والتي قدمت شكوى على المخالفة نفسها حتى قانون الجمارك الأردني تجري العقوبة في المجالس التأديبية على مخالفة ذلك القانون .

السيد المقرر

زيادة في التوضيح اذا حكم أي طبيب واستأنف فتحال القضية الى رئيس المجلس العالي وهو النقيب .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك .

الأطباء الى مجالسهم ، ولكن القسم الثاني بالفعل لا يكون شيء قبل التطبيق ، اين هي المحكمة المختصة ولاي قانون ووفقاً لأي قانون وماهي العقوبة اذا كانت المحكمة المختصة والعقوبة على هذه المخالفة محددة في قانون الصحة في مكان اخر الكلام عندها يكون صحيحاً ، اما اذا كان لا فعندها تبقى (مايعة) اريد جواب وزير الصحة على ذلك .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان بك

الذي تفضل به عبدالله بك تبادر الى ذهني

وانا رجعت الى قانون الصحة العامة ، لا اذكر المادة بالضبط لكن يحال الى المحاكم ويغرم ١٠-٥٠ دينار ومن اسبوع الى كذا شهر .

دولة رئيس المجلس

السيد ابو عصام .

السيد محمد علي بدير

سيدي يحال الى مجالس التأديب في النقابات من يخالف من الناحية الفنية ، يعني خالف طبياً خالف كذا الخ اما مخالفة للقانون نعم ان نضع قانون نقول فيه هذا سعره دينار واخذ دينارين او ثلاثة دنانير فهذه مخالفة لا تعود للمجالس التأديبية تعود للمحاكم .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام .

السيد احمد الظراونة
القانون هو الذي يقرر الجريمة وهو الذي يقرر العقوبة فهناك مخالفات مسلكية تتولاها النقابات او تتولاها مجالس تأديب واذا نص

لجنة صيد السمك

السيد عبدالله الريماوي

بعد الاستماع للمادة ٧٩ من قانون العقوبات يجب ان يكتب مع التعديل مع مراعاة احكام الفقرة ٣- من المادة ٢- من القانون المعدل للمادة ٧٩- تقول: يحال كل من يخالف هذا القانون في الفقرة ٣- قمنا بعمل استثناء. لينسجم مع العملية التشريعية لازم الان المادة ٧٩- لكي لا يكون هناك تناقض مع مراعاة احكام المادة هذه تكمل المادة ٧٩-.

دولة رئيس المجلس

كمال بك

السيد كمال الدجاني

لماذا تفرق بين الطرفين ، طالما طبيب احيل المجلس تأديبي والاخر احيل الى المحكمة ، اما ان تعدله ونجعل وزارة الصحة واللجنة التي تعمل مخالفة وان يتخلوا أي اجراء اخر .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك

السيد عبدالله الريماوي

أنا اقول اذا ابقينا هذه الصيغة يستحسن ان يضيف بالتعديل المقترح تعديل اخر ، تعديل المادة ٧٩- بحيث يرد في مطلعها مع مراعاة احكام هذه

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

يا سيدي ، انا اختلف ابن فقال لان هذا قد يتبادر للذهن مع مراعاة هذا الحكم ان نحاكمهم تأديباً الحقيقة الفقرة ٣٠ - في المشروع ، فزنت بين نوعين من المخالفين والمحاكم لو النتائج التي

تترتب على المخالفة الاطباء مثلاً يحاولوا الى مجالسهم التأديبية وان من غير الاطباء ، المخالفين الاخرين لو فرضنا بحساب المستشفى اخذ زيادة هذا يحال الى المحكمة ولذلك انا معتقد ان النص كاف دون الاشارة الى المادة لان المادة جاءت بنص عام ويشمل جميع المخالفات التي تترتب ضد قانون الصحة العامة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

أنا أؤيد الاقتراح الذي تقدم به الاستاذ عبدالله الريماوي باضافة تحفظ بنهاية قانون الصحة العامة يتفق مع التعديل المشار اليه في هذه المادة واود ان اضيف لماذا يحال الاطباء الى مجلس تأديبي ولا يحالوا الى المحكمة لان الاصل في جوهر المخالفة هذه انها من اختصاص المحاكم التأديبية لانه بموجب قانون نقابة الاطباء تحديد الاجور هو من اختصاص الهيئة العامة ومخالفة قرارات الهيئة العامة يترتب عليها عقوبة تأديبية امام المجالس ، اتباع لذلك الاصل ومع النظام نزع من الهيئة واعطيت لمجالس القانون ، ضبط المراجع التأديبي واحد الذي هو مجلس نقابة الاطباء

دولة رئيس المجلس

احمد بك

السيد احمد الطراونه

يا سيدي هل المادة (٧٨) للذي تكلم عنها الاخ عبدالله ، واردة في المشروع المعدل ، اذا كانت واردة فهذا يمكن لما اذا كانت غير واردة يمنع التعديل ، نحن حقيدين بموجب القانون ، بالتالي

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراونه

الذي يرفعه مجلس الوزراء الى المجلس الوطني الاستشاري اما غير ذلك فلاستطيع .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

يمكن اضافتها على الفقرة ٣- مع مراعاة

احكام المادة ٧٩- من القانون .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك

السيد عبدالله الريماوي

مسألة انه هل يجوز ان تعدل مادة من قانون غير مطروح علينا تعديله من الحكومة هذه مسألة طرحت قبل هذه المرة ، والوضع بالنسبة لمجلس النواب ، انا اعرف ان مجلس النواب لا يملك ان يعدل مادة من قانون معدل غير مطروحة من الحكومة السبب انه اذا عدلنا تلك الحالة يكون قد اضيف تشريعاً جانبياً ، نحن لان صفتنا استشارية وهذا قيل في المرة الماضية وقد اتفقتنا عليه ، لان صفتنا استشارية فهي غير ملزمة لكن من ناحية اتساعها لا يجوز دون انه عندما يأتي من الحكومة مشروع قانون تعدل خمس مواد ان تقترح تعديل مادة خامسة او سابعة ، اظن ان هذا لاتجاه هو الاتجاه السليم . المسألة مهمة الحقيقة بين الضيق وبين التوسيع في قانون المجلس لا يوجد ما يجوز دون اضافة اقتراح يتعلق في مادة غير محالة لكن في نظام مجلس النواب في مادة تقول انا اقول بالنسبة لهذا المجلس في عملية موازنة تكون التوصيات غير ملزمة فتفتح الباب على الغير بمنع بالنص ان تعرض للمواد غير المتعرض لها من قبل الحكومة

المادة التي قررت الصلاحيات في الفقرة ١- وتحال تلك المشاريع للمجلس من قبل مجلس الوزراء هذه وظيفة مجلس الوزراء دور المجلس الاستشاري في تعديل القوانين في الفقرة ٢- ابداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء لوضع مشروع اي قانون او التوصية بالقاء او تعديل اي من القوانين وهناك نصين مختلفين ، الفقرة ١- تتعلق فيما يأتي به مجلس الوزراء اما اذا اراد المجلس ان يعدل او يلغي قانون فهناك اصول اخرى تقدم المجلس باقتراح يرسله الى مجلس الوزراء ومجلس الوزراء يحيل ذلك التعديل ، لذلك عندما يأتي مشروع تعديل الى المجلس يتقيد المجلس بما جاء من مجلس الوزراء واذا كان له ان يزيد في هذا التعديل عليه ان يقدم اقتراح يطرح في المجلس ويرفع الى مجلس الوزراء هذا نص قانون وليس وليس نص النظام الداخلي ولذلك جاءت الفقرة ١- حول المشاريع التي يرفعهها مجلس الوزراء والفقرة ٢- حول اقتراحات المجلس الوطني الى مجلس الوزراء

دولة رئيس المجلس

شكراً عبدالله بك

السيد عبدالله الريماوي

يا سيدي ان ما نقف عليه به الاخ الزميل ابو هشام لا يكون اساميا قانونياً ، ضابطاً لما يريد ، المسألة (٧) تقول دراسته ومناقشة جميع مشاريع القوانين وابداء الرأي والمشورة ، حسناً لمجلس الوزراء قبل اقرارها وتحال تلك المشاريع الى

مجلس الوزراء، هذا يتحدث عن صلاحية مبادرة أوب يعموا احكام لتوعين من المبادرات هناك مبادرة تأتي من الحكومة سواءاً قانون جديد او تعديل قانون موجود لاي سبب من الاسباب، الفقرة ب- تتعلق بمبادرة من قبل المجلس سواءاً اقتراح قانون جديد مبادرة او تعديل. ما نحن بصدد مختلف، اعتقد ان الحكومة بادرت فعلاً الى ان ارسلت لنا مشروع تعديل قانون او ارسلت لنا فرضاً مشروع لقانون نحن في هذه الحالة طالما الحكومة بادرت حقناً في المناقشة يشمل كل القانون، سواءاً بتعديل او اضافة او الغاء. ولو افترضنا مبادرة باقتراح مطروح ان نعدل اضافة او نصل الى ذلك، وقلت الحكمة في منع ذلك في المواد في نص صريح، هنا لم يقل انا عندما اناقش دراسة ومناقشة، هل المشروع الذي اخيل، لماذا ادرسه وناقشه باعتباره ماذا باعتباره مشروع معدل قانون موجود اذا اثنى حقني ان اناقشه في شأن رأي في القانون الموجود جميعه ولذلك ولان ليس في هذا بالمناسبة مصادرة تجعل المجلس يشرع بمعدل عن الحكومة ولان قراراً واثمة توصيات اري ان تأخذ بهذا التفسير الاوسع وان تجعل هه سياسة عامه.

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

ياسيدي الحقيقة بالرغم اننا لا نرغب ان اؤيد ابرهشام هذا اليوم ولكن انا اريد ان اؤيد اولاً انه اذا سمحنا (اجب ان نوسع صلاحيات المجلس) للمجلس ان يناقش ووردنا تعديل هذه المادة ان نطلق منها امرة قانون الضميمة كسيلة.

هذا يكون كلاماً غير منطقي وغير مقبول وغير عملي، لذلك والحالات جازر فلا يجوز لنا ان نخرج عن نطاق هذه المادة المطروحة للتعديل ضمن هذا هذا المشروع لهذا انا اقول انه ليس للمجلس الكريم مع الاخوان الان ينطلق ليبحث اية مصاد في قانون الصحة وعلينا ان نبحث تحت نطاق هذه المادة ونقبلها او لا نقبلها فنحن معتبرين بما يحال للمجلس من قوانين.

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك

السيد عبدالله الريماوي
تعديل غير منطقي وغير معقول وغير مقبول الذي قاله

السيد سلمان القضاء

انا اسحب ما قلت ياسيدي.

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل السالم

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس، لا احب ان اتدخل بالمناقشة القانونيين وانت تعطيهام اكل هذه القرص الواضحة للمناقشة وخصوصاً في قانون يتصل بالصحة، انا احب ان الاحظ ملاحظة اننا ندرن تعديل لقانون، المادة التي نتحدث عنها هي مادة ٧٥ في قانون الصحة وتعديل هذا القانون فاذا وجدنا ان فقرة في هذا التعديل تتعارض مع مادة اخرى التي هي مادة ٧٥ او ٧٩ يجب ان نلغي هذا التناقض بأية طريقة لا يعني هذا اننا تأخرنا وعدنا ولذلك انا اؤيد الاخ عبدالله بك بأن من الضروري اذا كان هناك اي تناقض بين ٧٥ و ٧٩ ان يحل الان لتلا نواجه لهذا التناقض فيما بعد وليس من المناسب في التشريع وشكراً.

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

ياسيدي حلها دولة رئيس الوزراء بالاضافة مع مراعاة احكام المادة ٧٩ من قانون الصحة العامة.

دولة رئيس المجلس

كمال بك

السيد كمال الدجاني

اذا رجعنا للمادة الاولى في القانون الحالي نقول يسمى هذا القانون ويقرأ مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيمابلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كقانون واحد بينما يقرأ الاثنان مع بعض، الان عندما يأتي في الفقرة ٣- موضوع البحث الان بالنسبة لمخالفة غير اصحاب المهنة الطبية بالنسبة للقباضات، اما الاخرون فتعتبر مخالفاتهم مخالفة لهذا القانون لقانون الصحة العامة، لا تحتاج الى مع مراعاة ولا غيرها.

دولة رئيس المجلس

من يثني على ذلك

المجلس

الجميع

دولة رئيس المجلس

شكراً والكل مؤيدون. السيد المقرر

السيد المقرر

ج - يجب ان تكون جميع الاماكن والمؤسسات التي تقدم فيها الخدمة الطبية وخدمة طب الأسنان مستوفية للشروط والمواصفات والمعدات

المقررة بالانظمة الخاصة لذلك والوزارة حق تفتيش هذه الاماكن والمؤسسات في اي وقت معقول.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على ذلك

المجلس

الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس

الان المادة الاولى مارأي المجلس ان تبقى نصها

او يضع مهلة شهر ؟

كمال بك

السيد كمال الدجاني

القاعدة الاصلية في الدستور تقول في المادة ٩٢، المادة ٩٣ يسري مفعول القانون باصداره من جالب الملك ومرد ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية الا اذا ورد نص خاص في القانون على ان يسري مفعوله من تاريخ يعني القاعدة العامة ٣٠ يوماً لكن اذا وجدنا استثناء ضرورياً نقول بعد سنة من تاريخ صدوره هل هناك لك حاجة ملحة اذا في حاجة ملحة ليكن من تاريخ صدوره تقيس الحالي مالي حاجة ملحة لذلك ياسيدي ارجوان تكون بعد ٣٠ يوماً.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على ذلك

المجلس

الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس

موافقين وشكراً

لنكن صبة الأول